نبض الاقتصاد

الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته

نشرة اقتصادية شهرية
يصدرها الاتحاد العام للغرف
التجارية الصناعية اليمنية

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

دراسة جديدة أعدها الاتحاد تناقش العوامل المؤثرة على تنافسية القطاع الخاص

بمشاركة الاتحاد حملة الصحة والسلامة المهنية تستهدف 50 منشأة صناعية

الاتحاد يعلن الفائزين بجوائز برنامج ريادة الأعمال الخضراء

بمشاركة الاتحاد حملة الصحة والسلامة المهنية تستهدف 50 منشأة صناعية

تقرير: مدير التحرير

في إطار اهتمام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية بتعزيز مستوى الوعي بأهمية الصحة والسلامة المهنية، شارك الاتحاد في الحملة الوطنية للصحة والسلامة المهنية التي انطلقت مؤخرًا، استنادًا إلى مخرجات البرنامج التدريبي الذي نظمته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لفرق التفتيش الميداني في مجال السلامة والصحة المهنية، تحت شعار: «معًا من أجل سلامة العاملين وبيئة عمل آمنة وإنتاجية مستدامة»..... التتمة في ص3

الاتحاد ينظم ورشة تمكين اقتصادي لـ33 رائدًا ورائدة أعمال

عقد الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، بصنعاء، ورشة عمل حول التمكين الاقتصادي المحلي وكيفية مواجهة الصعوبات والتحديات الاقتصادية، بمشاركة 33 رائدًا ورائدة أعمال.

هدفت الورشة إلى إكساب المشاركين المهارات والخبرات اللازمة التي تمكّنهم من مواجهة التحديات والصعوبات التي تعترض مشروعاتهم، وكيفية ابتكار حلول عملية تساعدهم على تجاوز تلك العقبات، ..... التتمة في ص3

8 متدربين يحصدون جوائز البرنامج التدريبي في ريادة الأعمال الخضراء

أعلن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية أسماء الفائزين بجوائز البرنامج التدريبي «ريادة الأعمال الخضراء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة»، الذي نفذه الاتحاد بالتعاون مع الغرف التجارية في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء وعدن وتعز والحديدة وحضرموت ومأرب، من خلال عشر مجموعات تدريبية متخصصة في مجال الأعمال الخضراء. ..... التتمة في ص3

الاتحاد يعزز التعاون الأكاديمي مع الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا

ناقش نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، الأستاذ محمد محمد صلاح، خلال لقائه رئيس مجلس أمناء الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا الدكتور يحيى المتوكل، ورئيس الأكاديمية الدكتور أحمد الشامي، آليات التنسيق والتعاون المشترك بين الاتحاد والأكاديمية في المجالات ذات الأولوية المشتركة والقضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

وأوضح نائب رئيس الاتحاد أن هذا اللقاء يأتي في إطار حرص الاتحاد على دراسة وتشخيص الواقع الاقتصادي، وتسليط الضوء على أبرز التحديات، من خلال الاستفادة من خبرات الأكاديميين والمختصين في الشأنين التنموي والاقتصادي.

كما ثمّن الدور المهم الذي اضطلع به الدكتور يحيى المتوكل، إلى جانب نخبة من الأكاديميين والمختصين الاقتصاديين، وبالشراكة مع الاتحاد، في إطلاق مبادرة تحييد القطاع الخاص عن الحرب والصراعات، والتي كان لها دور بارز في حماية الاقتصاد اليمني من الانهيار.

حضر اللقاء الأستاذ عصام الزبيري مدير الإدارة التجارية بالاتحاد، والأستاذ خالد العلفي مدير القطاعات النوعية في غرفة أمانة العاصمة.

نائب رئيس
الاتحاد

أ.محمد صلاح

الإعلام شريك أساسي لتعزيز ثقافة السلامة المهنية

في عصر التكنولوجيا، حيث تتسارع وتيرة المعلومات وتتزايد التحديات في مختلف المجالات والجوانب، لم تعد وسائل الإعلام مجرد ناقلٍ للأخبار، بل أصبحت قوة دافعة ومحوراً أساسياً في بناء الوعي المجتمعي وصناعة الأحداث والتأثير فيها. فالدور الذي يضطلع به الإعلام يتجاوز مجرد الإخبار إلى كونه حائط صدٍّ فعال لحماية الأفراد والمجتمعات من المخاطر المحتملة. فوسائل الإعلام صارت بمثابة النبض المستمر الذي يُبقي كافة القضايا، ومنها قضايا الصحة والسلامة المهنية، على رأس أولويات الأفراد وصنّاع القرار.

عندما نتحدث عن الإعلام كأداة غير تقليدية، فهو ليس مجرد ناقل للأخبار كما قلنا، لكنه خط الدفاع الأول وصمام الأمان الذي يرفع وعي المجتمع التجاري والصناعي. فكيف يمكن لوسائل الإعلام أن تحوّل ثقافة الوقاية إلى محرّك أساسي لزيادة الإنتاجية وتقليل الهدر، لتصبح الصحة والسلامة الرافعة الحقيقية التي يدور حولها نبض الاقتصاد؟

تلعب وسائل الإعلام دورها الحاسم من خلال توظيف مجموعة متنوعة من الآليات لضمان وصول رسائل الصحة والسلامة إلى أوسع شريحة ممكنة، لنشر المعرفة الدقيقة والمعلومات الموثوقة والمبسطة. حيث لم تعد قضايا الصحة والسلامة مجرد مسؤولية اجتماعية أو التزام أخلاقي، بل إنها محدِّد أساسي للكفاءة الاقتصادية والاستدامة التشغيلية للقطاع الخاص. ولا شك أن وسائل الإعلام تقوم بدور حيوي لا يقتصر على التوعية الفردية، بل يمتد إلى تشكيل ثقافة مؤسسية تُقدِّر رأس المال البشري من خلال ترجمة معايير الصحة والسلامة المهنية إلى قيمة مضافة.

في الختام، لا يمكن التقليل من شأن وسائل الإعلام في معركة بناء مجتمع واعٍ وسالم، فهي أداة استراتيجية تعمل على تمكين الأفراد ومساءلة المؤسسات وإرساء ثقافة الوقاية بدلاً من العلاج. ويتطلب هذا الدور تعاوناً مستمراً بين المؤسسات الإعلامية والجهات الرقابية والجمهور نفسه، لتبقى قضايا الصحة والسلامة هي الركيزة الأساسية لنهضة أي مجتمع.

ونؤكد بأن نشرة «نبض الاقتصاد» ستكون منبراً إعلامياً وشريكاً استراتيجياً لتعزيز بيئة عمل آمنة ومنتجة لتحقيق تعافٍ اقتصادي قوي ومستدام في اليمن.

دليل التشريعات الوطنية للصحة والسلامة المهنية:

. يجب على صاحب العمل توفير وسائل الوقاية الفردية لكافة العاملين كل حسب طبيعة عمله.

نبض الاقتصاد

الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته

نائب رئيس التحرير: أ. محمد محمد قفله
المدير العام

مدير التحرير: محمد النظاري
مستشارا هيئة التحرير: حسن الوريث - يحيى الضبيبي
المخرجة: رانيا عبد الكريم الشوكاني

2

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

المواصفات والمقاييس شريك فاعل في ترسيخ معايير السلامة المهنية بالمنشآت الصناعية

إعداد: عبدالله الضلعي

في إطار دورها المؤسسي ومسؤولياتها الفنية والرقابية في حماية العاملين وتعزيز جودة بيئات العمل الصناعية، شاركت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بفاعلية في الحملة الوطنية للصحة والسلامة المهنية التي نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالعاصمة صنعاء، واستهدفت عددًا من المنشآت الصناعية في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، ضمن جهود وطنية مشتركة تهدف إلى ترسيخ مفاهيم الوقاية المهنية والارتقاء بمعايير السلامة داخل القطاع الصناعي.

ودُشّنت الحملة بحضور القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار الأستاذ سام أحمد البشيري، ومدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة الأستاذ عبدالله ناصر العاطفي، ونائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الأستاذ محمد صلاح، وعدد من القيادات الحكومية وممثلي القطاع الخاص.

وأكد القائم بأعمال وزير الاقتصاد أن الحملة تأتي ضمن توجهات الوزارة لتعزيز الوعي بأهمية الصحة والسلامة المهنية، ونشر أفضل الممارسات الوقائية داخل المنشآت الصناعية، بما يسهم في حماية العاملين وضمان استدامة العملية الإنتاجية.

من جانبه أوضح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة الأستاذ عبدالله ناصر العاطفي أن مشاركة الهيئة في هذه الحملة تنطلق من كون الصحة والسلامة المهنية جزءًا لا يتجزأ من منظومة الجودة الشاملة التي تعمل الهيئة على ترسيخها في القطاع الصناعي، مشيرًا إلى أن الهيئة تضطلع بدور فني ورقابي وتوعوي متكامل يسهم في تعزيز الالتزام بالمواصفات القياسية واللوائح الفنية ذات الصلة بسلامة بيئات العمل.

وبيّن العاطفي أن فرق الهيئة المشاركة في النزولات الميدانية عملت على تقديم الإرشادات الفنية المتخصصة للمنشآت الصناعية حول متطلبات السلامة المهنية وأساليب الوقاية من المخاطر، والمساهمة في تحسين بيئة العمل وفقًا للمواصفات المعتمدة، إلى جانب نشر ثقافة السلامة داخل المصانع ورفع مستوى وعي الإدارات والعاملين بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية باعتبارها عنصرًا أساسيًا من عناصر الجودة واستدامة الإنتاج.

وأشار إلى أن دور الهيئة لا يقتصر على الجانب الرقابي، بل يمتد إلى تقديم الدعم الفني والإرشادي، ومساعدة المنشآت الصناعية على تحديد جوانب القصور في أنظمة السلامة ومعالجتها، وتقديم التوصيات العملية التي تسهم في تقليل الحوادث المهنية وتعزيز بيئة عمل آمنة. وأكد أن هذا النهج يعكس توجه الهيئة نحو بناء شراكة فاعلة مع القطاع الصناعي قائمة على المسؤولية المشتركة والالتزام الطوعي بالمواصفات القياسية.

وأضاف أن الحملة الوطنية للصحة والسلامة المهنية تمثل نموذجًا للتكامل المؤسسي بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الاقتصاد والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والقطاع الخاص، وتسهم في توحيد الجهود الرامية إلى ربط السلامة المهنية بمنظومة الجودة والإنتاج النظيف، بما ينعكس إيجابًا على جودة المنتجات الوطنية وتعزيز ثقة المستهلك ودعم تنافسية الصناعة اليمنية.

وفي سياق متصل، شاركت الهيئة في ورشة العمل حول الصحة والسلامة المهنية التي نظمها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية بالعاصمة صنعاء، حيث تم التأكيد على أهمية دمج متطلبات السلامة المهنية ضمن نظم الجودة داخل المنشآت الصناعية، واعتبارها ركيزة أساسية لحماية العنصر البشري ورفع كفاءة الأداء وتقليل الخسائر الناتجة عن الحوادث والتوقفات الطارئة.

وأكد المدير العام التنفيذي للهيئة الأستاذ عبدالله العاطفي أن توجه الهيئة يقوم على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص باعتباره أحد أضلاع التنمية، مشددًا على أن الالتزام بالمواصفات القياسية ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية يمثل ضرورة استراتيجية لبناء قطاع صناعي آمن ومستدام.

وأشار إلى أن الهيئة ستواصل دورها في الحملات الميدانية والبرامج التوعوية، والعمل مع الجهات ذات العلاقة على تطوير آليات الإرشاد والرقابة، بما يسهم في ترسيخ ثقافة السلامة المهنية، ودعم توجهات الدولة نحو اقتصاد وطني قائم على الجودة وحماية رأس المال البشري.

غرفة تجارة صنعاء تستضيف اللقاء الأول للقطاع الصناعي

عقدت الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة صنعاء، بتاريخ 17 ديسمبر الماضي، اللقاء الأول للقطاع الصناعي برئاسة القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، سام أحمد البشيري.

ناقش اللقاء، الذي حضره وكيل محافظة صنعاء لقطاع الاستثمار يحيى جمعان، ونائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد محمد صلاح، ورئيس الغرفة التجارية حسين السواري، ونائب رئيس الغرفة هاشم غالب السواري، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة، إلى جانب عدد من رجال الأعمال والمصنعين، مجموعة من القضايا المرتبطة بتطوير النشاط الصناعي.

وتناول الاجتماع سبل النهوض بالإنتاج المحلي، وتشغيل المصانع المتعثرة والمقصفة، وتعزيز بيئة الاستثمار الصناعي بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأكد المشاركون أهمية استمرار مثل هذه اللقاءات لما لها من دور فاعل في توحيد الرؤى بين الجهات الرسمية والقطاع الصناعي، والخروج بحلول عملية تسهم في تجاوز الصعوبات وتحفيز عجلة الإنتاج.

الأمن والسلامة المهنية ركيزة أساسية لحماية العامل والمنشأة

محمد عنتر

في ظل التحديات الاقتصادية والإنسانية التي يواجهها اليمن، تبرز الأمن والسلامة المهنية كأحد الركائز الأساسية لحماية العنصر البشري وضمان استمرارية الإنتاج في المصانع والمعامل وقطاع الإنشاءات والمقاولات، وهي قطاعات تُعد من أكثر القطاعات عرضةً للحوادث والإصابات المهنية.

تمثل المصانع والمعامل وورش الإنشاءات بيئات عمل عالية المخاطر، نتيجة استخدام الآلات الثقيلة، والمواد الكيميائية، والعمل في الارتفاعات، وضعف البنية التحتية في كثير من المواقع. وفي ظل هذه الظروف، يصبح تطبيق معايير السلامة المهنية ضرورة وطنية وإنسانية، وليس مجرد التزام إداري.

ومن المؤكد، أن غياب أنظمة السلامة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الحوادث والإصابات، وما يترتب عليها من خسائر بشرية واقتصادية جسيمة، تشمل فقدان الأرواح، وتوقف الإنتاج، وزيادة تكاليف العلاج والتعويضات، إضافة إلى تراجع كفاءة العاملين وانخفاض الإنتاجية.

يُعد العامل رأس المال الحقيقي لأي منشأة. وتوفير بيئة عمل آمنة ينعكس بشكل مباشر على صحته الجسدية والنفسية، ويعزز شعوره بالأمان الوظيفي والانتماء للمؤسسة. كما أن الالتزام بإجراءات السلامة المهنية يسهم في تقليل أيام الغياب، ورفع مستوى الأداء، وتحسين جودة الإنتاج.

وفي قطاع الإنشاءات والمقاولات على وجه الخصوص، تزداد الحاجة إلى تطبيق معايير السلامة بسبب طبيعة العمل الميداني الخطرة، مثل الحفر، والبناء، واستخدام الرافعات والمعدات الثقيلة، ما يتطلب تدريباً مستمراً، وتوفير معدات الوقاية الشخصية، والالتزام بإرشادات السلامة في مواقع العمل.

لا تقتصر فوائد الأمن والسلامة المهنية على حماية الأفراد فقط، بل تمتد لتشمل الاقتصاد الوطني. فالمؤسسات التي تطبق معايير السلامة تقل فيها الخسائر الناتجة عن الحوادث، وتزداد قدرتها على الاستمرار والتوسع، كما تصبح أكثر جذباً للاستثمار المحلي والخارجي. وفي اليمن، حيث تسعى القطاعات الإنتاجية إلى التعافي وإعادة البناء، يمثل تعزيز ثقافة السلامة المهنية عاملاً مهماً لدعم التنمية المستدامة، والحفاظ على القوى العاملة، وتحسين صورة بيئة العمل اليمنية.

إن ترسيخ مفاهيم الأمن والسلامة المهنية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الحكومة، وأصحاب المصانع والشركات، والنقابات، والعاملين أنفسهم. ويتطلب ذلك وضع تشريعات واضحة، وتفعيل الرقابة، وتنفيذ برامج تدريب وتوعية مستمرة، إلى جانب توفير مستلزمات السلامة في جميع مواقع العمل دون استثناء.

والاستثمار في الأمن والسلامة المهنية ليس كلفة إضافية، بل هو استثمار في الإنسان، والإنتاج، والاستقرار. وفي ظل الظروف التي يمر بها اليمن، تصبح حماية العامل وتوفير بيئة عمل آمنة خطوة أساسية نحو إعادة الإعمار، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وبناء مستقبل أكثر أماناً واستدامة.

يجب تهوية أماكن العمل بالطرق الطبيعية والصناعية لتنقية بيئة العمل من الملوثات المختلفة.

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطاع الخـــاص ومـظلـــته

تنمات

3

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

بمشاركة الاتحاد
حملة الصحة والسلامة المهنية تستهدف 50 منشأة صناعية

.... التفاصيل

استهدف البرنامج التدريبي 22 محورًا مكثفًا وتطبيقيًا، بهدف تمكين المشاركين من تنفيذ برامج النزول الميداني إلى المنشآت الصناعية والإنتاجية وتطبيق معايير السلامة والصحة المهنية على أرض الواقع.

ودشنت الحملة بقيادة وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس والاتحاد العام للغرف التجارية، تحت عنوان «الحملة الوطنية للسلامة والصحة المهنية في المنشآت الصناعية»، والتي استهدفت 50 منشأة صناعية في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء على مدار شهر كامل.

وأكد القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، الأستاذ سام أحمد البشيري، أن الحملة تهدف إلى تعزيز الثقافة الوقائية وتطبيق نظم إدارة المخاطر داخل البيئة الصناعية، مشيرًا إلى أن التنسيق بين الجهات الرقابية والقطاع الخاص يمثل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد وطني آمن ومستدام.

من جانبه، أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع العمل، الأستاذ عبدالله حيدر، أن الحملة اعتمدت على ثلاث فرق ميدانية متخصصة لتقييم بيئات العمل وتقديم الإرشادات اللازمة للحد من الحوادث المهنية، مشيرًا إلى أن الفرق نفذت زيارات ميدانية إلى 12 منشأة صناعية وإنتاجية ضمن خطة تستهدف 50 منشأة في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، لتقييم بيئات العمل وتعزيز الالتزام بمعايير السلامة المهنية.

وبين أن تقسيم المشاركين إلى ثلاث فرق ميدانية ضمن تنفيذ برامج التوعية والإرشاد داخل المنشآت، مشددًا على أن توفير بيئة عمل آمنة يسهم في تقليل الإصابات المهنية وتحسين الأداء العام للمنشآت الصناعية.

فيما أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، لقطاع الجمعيات والتعاونيات والمنظمات الدكتور غسان المداني أن الزيارة تدعم الصناعة الدوائية المحلية لتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات السوق وفق المعايير الدولية.

بدوره، شارك نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، الأستاذ محمد محمد صلاح، بفاعلية في الحملة، مؤكدًا أهمية هذه الإجراءات لحماية العنصر البشري والممتلكات، ومشيدًا بالتكامل الحكومي لتحسين ظروف العمل.

وأشاد الأستاذ محمد صلاح بالتزام المصانع التي شملتها الزيارات بإجراءات الصحة والسلامة المهنية، مؤكدًا أن ذلك يعكس رؤية قيادة المنشأة في تقديم منتج وطني قادر على المنافسة عالميًا.

وفي ذات السياق، اعتبر مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس، الأستاذ عبدالله ناصر العاطفي، أن النزول الميداني سيسهم في تحديد جوانب القصور ومعالجتها وفق المعايير المعتمدة، مما يعزز تنافسية المنتج الوطني. ومن بين المنشآت التي شملتها الزيارات الميدانية، بدأت الفرق جولاتها التفقدية في الشركة الوطنية لصناعة الإسفنج والبلاستيك، حيث طاف الفريق بأقسام المصنع للاطلاع على إجراءات السلامة، وتم توزيع بروشورات توعوية للعمال.

وأبدى المسؤولون ارتياحهم لمستوى الالتزام بمعايير الوقاية، التي تضمن استدامة العملية الإنتاجية.

كما شملت الزيارات مصنع «شفاكو» للصناعات الدوائية، حيث تفقد الفريق خطوط الإنتاج واستمع من مدير عام المصنع، الدكتور أحمد الشهاري، إلى شرح حول خطط التطوير ودور المصنع في تحقيق الأمن الدوائي المحلي.

وشملت الجولة أيضًا الشركة اليمنية لصناعة الأغذية الخفيفة، حيث

طاف الفريق بأقسام المصنع وأعرب عن إعجابه بمدى التزام المنشأة بإجراءات الصحة والسلامة خلال مختلف مراحل الإنتاج، مما يعكس حرصها على توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة.

وأكد الفريق خلال الزيارات التفقدية أن الحملة ليست مجرد إجراء رقابي، بل تمثل خطوة عملية نحو تطوير بيئة العمل الصناعية وتحديث أنظمة السلامة، بما يضمن حماية العمال ودعم عجلة الاقتصاد الوطني.

الاتحاد ينظم ورشة تمكين اقتصادي لـ33 رائدًا ورائدة أعمال

.... التفاصيل

من خلال التوجه نحو مدخلات الإنتاج المحلية والاستفادة من الإمكانيات المتاحة وخلال افتتاح الورشة، التي درّب فيها الدكتور جمال سعيد الخليدي، ونسقت لها مدير إدارة سيدات الأعمال الأستاذة جميلة الصلوي، أوضح مدير الإدارة التجارية في الاتحاد، الأستاذ عصام الزبيري، أهمية هذه الورشة في تعزيز اهتمام الاتحاد برواد ورائدات الأعمال، ومواكبتها للتوجه العام نحو دعم وتشجيع المنتج المحلي.

كما أوضح، رئيس الفريق الوطني الأستاذ فضل الصباحي، أن هذه الورشة جاءت استجابة للمشكلات والتحديات المتكررة التي يواجهها رواد ورائدات الأعمال، وعدم قدرتهم على معالجتها بشكل فعال، مؤكّدًا أهمية تزويدهم بالأدوات والمهارات اللازمة لتجاوزها.

الاتحاد يعلن الفائزين بجوائز برنامج ريادة الأعمال الخضراء

.... التفاصيل

هدف البرنامج إلى إكساب 192 متدربًا المهارات والمعارف والمفاهيم الأساسية في إدارة الأعمال وريادة الأعمال، خصوصًا فيما يتعلق بكفاءة استخدام الموارد، والإنتاج الأنظف، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والاقتصاد الدائري، إضافة إلى تأهيلهم لإعداد خطط للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، بدعم من التدريب والتوجيه المستمر من مدربين معتمدين. كما هدف التدريب الإسهام في تعزيز قدرة المؤسسات المشاركة على تصميم وتنفيذ ممارسات عملية للأعمال الخضراء، بما يدعم بناء قطاع منشآت صغيرة ومتوسطة أكثر مسؤولية بيئيًا ومرونة في اليمن.

وقد حصلت على الجائزة من المجموعة التي تلقت تدريبها في الاتحاد المتدربة أسماء الجعدي، عن مشروع مخبز الذي يقدم مخبوزات يمنية صحية باستخدام الحبوب الكاملة، مع اعتماد ممارسات صديقة للبيئة، من بينها استخدام الطاقة الشمسية، وإعادة تدوير النفايات، والتغليف المستدام. وعن غرفة تعز، فازت بالجائزة كل من أشواق صدام، التي طورت مشروعًا تجاريًا أخضر مبتكرًا يقوم على تحويل نفايات المنسوجات إلى منتجات ذات قيمة وجاهزة للسوق، بما يعزز الاستدامة وممارسات الاقتصاد الدائري، ورانيا هاشم، التي قدمت مشروعًا في مجال خدمات التنظيف، وطبقت من خلاله ممارسات ريادة الأعمال الخضراء لتقليل هدر المياه ومواد التنظيف عبر القياس الدقيق وتحسين كفاءة استخدام الموارد. أما عن غرفة الحديدة، فقد فازت المتدربة منال فقيرة، عن مشروع في مجال التصنيع الأخضر شمل إنتاج أعمال النجارة والأعمال المعدنية (الأثاث والديكور)، مع إعادة تدوير نفايات الخشب والمعادن، واستخدام الطاقة الشمسية لتقليل استهلاك الطاقة والحد من الأثر البيئي، بما يسهم في إنتاج منتجات محلية مستدامة.

وعن غرفة عدن فاز مجيب الرحمن المنجاثي، فيما فازت سلمى عمر عن غرفة حضرموت، وشيماء الكاشدي عن غرفة مأرب.

وقد حصل كل فائز على مبلغ 500 دولار، مقدَّم من البرنامج كدعم تشجيعي للمساهمة في تطوير مشروعه وتعزيز استدامته.

حماية كافة أجزاء المكائن المتحركة والسيارة بحواجز واقية لتجنب حدوث أي إصابة وتخصيص مساحة كافية لكل عامل للتحرك فيها بحيث يمكنه أداء عمله بدون أي عائق.

نبض الاقتصاد
الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته
العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

مزرعة الأحضان للإنتاج الألبان:

منظومة إنتاج ترتكز على الجودة وسلامة الغذاء

نبض الاقتصاد ـ خاص

في الجهة الشرقية من العاصمة صنعاء، حيث تخفّ ضوضاء المدينة وتستعيد الأرض إيقاعها الطبيعي، تنهض مزرعة الأحضان لإنتاج الألبان والثروة الحيوانية كأحد النماذج النادرة للمشاريع الوطنية المتكاملة، التي لا تكتفي بالإنتاج، بل تعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والأرض، وبين الغذاء والتنمية، وبين الاستثمار والمسؤولية المجتمعية.

هنا، في حي الروضة، تحضر المزرعة كمنشأة إنتاجية متكاملة داخل النطاق الحضري، لتقدِّم نموذجًا مختلفًا، تتوارى فيه ملامح المدينة المعتادة لصالح مشهد إنتاجي حيّ، تتجاوز فيه المزرعة كونها مساحة زراعية مسوّرة إلى كيان نابض بالحركة، تمتزج فيه رائحة الأعلاف الخضراء بنكهة الحليب الطازج.

وانطلاقًا من هذا المشهد، زار قسم التحقيقات في نشرة «نبض الاقتصاد» المزرعة، للوقوف عن كثب على تجربة استثمارية محلية ناجحة في مجال إنتاج الألبان والثروة الحيوانية، والاطلاع على آليات العمل من داخل الحظائر وخطوط الإنتاج، ورصد حجم التوسع الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المنتج الطبيعي، ودوره في تعزيز الأمن الغذائي وتشجيع الاكتفاء الذاتي.

الطبيعة شريكًا في التنمية

منذ اللحظة الأولى لدخولك بوابة المزرعة، تشعر أنك انتقلت من زمن الاستهلاك إلى زمن الإنتاج. فضاءات مفتوحة، تنظيم دقيق، مسارات واضحة، وحضائر صُممت لتراعي راحة الحيوان قبل أي اعتبار آخر. الأرض هنا لا تُستنزف، بل تُدار، والمكان لا يُجمّل للعرض، بل يُهيّأ ليؤدي وظيفته بكفاءة.

المزرعة تمتد على مساحة تقارب 1000 لبنة، تتكامل مع أرض مستأجرة بنفس المساحة لزراعة الأعلاف، فيما تم شراء مساحة إضافية تقدر بـ700 لبنة يجري حاليًا الإعداد لإدخالها ضمن خطة توسعية مدروسة، تعكس إيمان القائمين على المشروع بأن الزراعة ليست نشاطًا موسميًا، بل صناعة مستقبل.

من فكرة شخصية... إلى مشروع وطني

لم تولد مزرعة الأحضان كمشروع تجاري بالمعنى التقليدي. فقد بدأت كمبادرة محدودة لتلبية احتياجات خاصة، وهدايا عائلية من الحليب الطازج، لكنها ما لبثت أن كبرت مع اتساع الطلب، وارتفاع الثقة، وتزايد الإقبال.

منذ ما يقارب سبع سنوات؛ اتُخذ القرار المفصلي: التحول إلى مشروع استثماري إنتاجي، يقوم على رؤية واضحة، مفادها أن الأمن الغذائي يبدأ من الاستثمار المحلي، وأن الجودة لا تحتاج إلى الاستيراد.

يؤكد مدير مزرعة الأحضان لإنتاج الألبان والثروة الحيوانية، المهندس محمد البحري، لـ «نبض الاقتصاد» أن المزرعة تمثل نموذجًا للإنتاج المحلي الطبيعي، حيث تعود بداياتها كنشاط أسري خاص إلى ما قبل عام 2018، قبل أن تنطلق تجاريًا بشكل رسمي في العام نفسه.

وأشار البحري إلى أن المزرعة بدأت بقرابة 6 إلى 7 أبقار فقط، إضافة إلى محميات زراعية للخيار والطماطم، قبل أن تشهد توسعًا تدريجيًا شمل زيادة عدد الأبقار، واستبدال المحميات بحظائر حديثة، إلى جانب افتتاح مربط للفروسية.

إدارة ورؤية

تُدار المزرعة بإشراف مباشر من المهندس محمد البحري، الذي يتولى العمليات التشغيلية والتقنية، ويقود فريق العمل بروح علمية وتنظيمية عالية.

أما المالك، رجل الأعمال الشيخ: يحيى علي الحباري. فيقود المشروع برؤية استثمارية تؤمن بأن الزراعة الحديثة قادرة على المنافسة، وأن رأس المال الوطني حين يُدار بوعي، يتحول إلى قوة إنتاج حقيقية.

قطيع متنوع... وتخطيط علمي

في مزرعة الأحضان، يبدأ النهار بإنتاج ألبان طازجة كل صباح، تصل إلى المستهلك مباشرة من مصدرها، دون وسطاء أو فواصل زمنية تفقدها قيمتها الغذائية. ويقابل ذلك إدارة احترافية للثروة الحيوانية تقوم على التخطيط العلمي والمتابعة اليومية، بما يضمن استدامة الإنتاج وجودته.

وإلى جانب ذلك، يحتل مربط الحباري للفروسية موقعه بوصفه عنوانًا للأصالة اليمنية، وحاضنًا لعراقة الخيول العربية الأصيلة، ومكمّلًا للهوية الثقافية والاقتصادية للمزرعة.

يشير المهندس البحري إلى أن المزرعة تضم اليوم ما يقارب 400 رأس من الأبقار، منها ما بين 100 ـ 150 بقرة تدخل ضمن خط الإنتاج اليومي، إضافة إلى أبقار حوامل، وذكور، وعجول في مراحل نمو مختلفة. وفيما يتعلق ببيع العجول، يتم الالتزام بالضوابط والقوانين النافذة، بحيث لا يُباع منها إلا الذكور. ويتميّز القطيع بتنوّع سلالاته، حيث تشمل: الهولشتاين، الفريزن، الهولندي، الكيني، الجاموس، البلدي، المهجّن.

ويبين البحري أن سلالات الفريزن والهولشتاين تُعد الأعلى إنتاجًا للحليب، في حين تمتاز السلالات المحلية والكينية بنسبة دهن أعلى، وهو ما ينعكس على جودة الزبدة والسمن البلدي.

الحلب... صناعة دقيقة تبدأ من العناية

يقول المختصون في المزرعة إن عملية الحلب في مزرعة الأحضان يمر بسلسلة من الخطوات العلمية المحكمة؛ ففي المحلب الآلي، تُحلب كل بقرة أربع مرات يوميًا، وتستغرق العملية الواحدة ما بين 10 إلى 15 دقيقة، بعد غسل الضرع بالماء الدافئ وتعقيمه وفق بروتوكولات صحية صارمة. وتتم العملية عبر ثلاث دفعات داخل المحلب، بما يضمن انسيابية العمل وعدم إرهاق الأبقار.

جودة تنافس بثقة

وفقاً لإدارة المزرعة، يبلغ متوسط الطاقة الإنتاجية اليومية للمزرعة ما بين 1000 – 2000 لتر من الحليب الطازج، وتضم المزرعة مختبر فحص متطور، يقوم بتحليل مكونات الحليب، وقياس نسبة الدهن، والتأكد من خلوه من أي ملوثات، إلى جانب فحص الحالة الصحية للأبقار بشكل دوري. بعد ذلك، ينتقل الحليب إلى خطوط الإنتاج، حيث تتم بسترة الحليب الطازج، وإنتاج اللبن البلدي، وصناعة الزبدة الطبيعية، واستخراج السمن البلدي، وكل ذلك عبر آلات حديثة يديرها كوادر مؤهلة ومتخصصة.

منتجات طازجة

تؤكد إدارة المزرعة أن جميع منتجاتها طازجة وطبيعية بنسبة 100 %، وخالية تمامًا من أي مواد حافظة أو إضافات صناعية، موضحة أن ذلك ينعكس على مدة الصلاحية التي تختلف بحسب طبيعة المنتج؛ إذ تصل صلاحية الحليب واللبن إلى خمسة أيام عند الحفظ داخل الثلاجة، فيما تمتد صلاحية الزبدة لأكثر من عام عند حفظها مبردة، بينما تبلغ مدة صلاحية السمن البلدي نحو سنة كاملة.

وهي منتجات، بحسب القائمين على المشروع، لا تقارن بالمنتجات المستوردة المصنّعة من بودرة الحليب والمواد الحافظة، سواء من حيث

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطاع الخـــاص ومـظلـــته

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

القيمـة الغذائيـة أو الأثـر الصحـي أو حتـى الاقتصـادي.

توزيع واسع... وثقة السوق

إلى جانـب المبيعـات في القسـم المخصـص في المزرعـة، تصـل منتجـات مزرعـة الأحضـان إلى عـشرات نقـاط البيـع في أمانـة العاصمـة صنعـاء، وعـدد مـن المحافظـات، في شـبكة توزيـع آخـذة في الاتسـاع، تعكـس تنامـي ثقة المسـتهلك بالمنتـج المحـلي.

وفي هـذا الصـدد يقـول مديـر المزرعـة المهنـدس البحـري: «المزرعـة تبيـع منتجاتهـا بسـعر التكلفـة مبـاشرة للمسـتهلك الـذي يـزور المزرعـة، في حـين تُضـاف عمولـة التوزيـع عنـد البيـع عـبر المحـلات الخارجيـة».

وفيـما يتعلـق بنظـام الحجـز للسـمن والزبـدة ونظـراً لزيـادة الطلـب وقلـة الإنتـاج، يتـم بيـع السـمن والزبـدة بنظـام الحجـز المسـبق عـبر رسـائل نصيـة، وتختلـف فـترة الحجـز وفقًـا لزيـادة الطلـب عـلى المنتـج خصوصـاً في شـهر رمضـان، فيـما توفـر المزرعـة كميـات بسـيطة (نصـف كيلـو أو كيلـو) بـدون حجـز مسـبق للحـالات الطارئـة، مثـل المـرضى أو النسـاء في مرحلـة الـولادة.

تنوّع حيوي مدروس

تضـم المزرعـة قسـمًا خاصًـا بتربيـة الماعـز، لا يـزال في مرحلـة التوسـع والتطويـر، ولم يتـم تدشـينه تجاريًـا بعـد، حيـث تقتـصر تربيتـه حاليًـا عـلى الاسـتخدام الشـخصي، والعـرض.

كـما تحتضـن المزرعـة عـددًا مـن الطيـور المتنوعـة للعـرض، مـن بينهـا الديـك الرومـي، والطـاووس، والبـط، وغيرهـا، في إطـار تعزيـز التنـوع الحيـوي داخلها، فضـلًا عـن إنتاجهـا لعـدد مـن الأصنـاف ضمـن الزراعـة الموسـمية، مـن بينهـا العنـب، والرمـان، والتفـاح، والبلـس، وفاكهـة الدنيـا، والفرسـك، في حـين يظـل إنتـاج الألبـان مسـتمرًا عـلى مـدار العـام، بمـا يعكـس تنـوّع أنشـطتها الزراعيـة وعـدم اقتصارهـا عـلى الإنتـاج الحيـواني فقـط.

رعاية صحية

يحظـى القطيـع في مزرعـة الأحضـان برعايـة صحيـة منتظمـة، يـشرف عليهـا أطبـاء بيطريـون مختصـون، إلى جانـب برنامـج تغذيـة متكامـل تحـت إشراف أخصـائي تغذيـة حيوانيـة.

وتعتمـد التغذيـة عـلى توليفـة مدروسـة تجمـع بـين العليقـة الجافـة، المكوّنـة مـن القصـب والمركـز الـذي يضـم النخالـة والـذرة وفـول الصويـا وجـوز الهنـد، إضافـة إلى الكالسـيوم والفسـفور والملـح وعصـارة السمسـم، وبـين العليقـة الخـضراء المتمثلـة في القصـب الأخـضر والقضـب الأخـضر، والتـي يتـم توفيرهـا مـن تهامـة، إلى جانـب الأعـلاف الخـضراء التـي تُـزرع في محيـط المزرعـة نفسـها. ويهـدف هـذا النظـام الغـذائي إلى تحقيـق التـوازن الصحـي ورفـع الإنتاجيـة وتحسـين جـودة الحليـب.

تطوير مستمر

في إطـار خطـط التطويـر والتوسـع، يجـري حاليًـا التحضـير لإطـلاق إنتـاج الزبـادي بمواصفـات خاصـة وجـودة عاليـة، صُممـت لتقديـم منتـج متميـز في السـوق المحـلي. كـما تعمـل إدارة المزرعـة عـلى الترتيـب لافتتـاح معمـل جديـد يعتمـد عـلى تقنيـات أكـثر حداثـة، تماشـيًا مـع توسـع النشـاط وارتفـاع مسـتوى الإقبـال المتزايـد مـن المواطنـين عـلى منتجـات المزرعـة.

الفروسية... الأصالة والمعاصرة

إلى جانـب الإنتـاج الحيـواني، تضـم المزرعـة مربطًـا للفروسـية يضـم نحـو 23 خيـلًا عربيًـا أصيـلًا، تحمـل أسـماءً ذات دلالات رمزيـة مثـل: قاهـر، طوفـان، الروميسـاء، تالـين، ناديـة، غـزة وغيرهـا.

ويشـهد المربـط إقبـالًا متزايـدًا، خاصـة في مواسـم الإجـازات، ليكـون مسـاحة تدريـب، وحاضنـة لهويـة يمنيـة متجـذرة في تاريـخ الفروسـية. ويوفـر المربـط تدريبـاً عـلى الفروسـية بنظـام الاشـتراك الشـهري، أو بنظـام السـاعة، أو «اللفـة» الواحـدة، بأسـعار رمزيـة، حيـث تبلـغ قيمـة اللفـة الواحـدة 200 ريـال، بينـما تبلـغ تكلفـة التدريـب لمـدة ربـع سـاعة مـع مـدرب 1000 ريـال.

الاستفادة من السماد

لا يقتـصر مفهـوم الإنتـاج في مزرعـة الأحضـان عـلى الحليـب ومشـتقاته، بـل يمتـد ليشـمل الاسـتفادة المثـلى مـن المخلفـات الحيوانيـة، حيـث يُعـاد تدويـر السـماد العضـوي الناتـج عـن القطيـع لاسـتخدامه في تسـميد الأراضي الزراعيـة والأعـلاف الخـضراء، بمـا يحقـق دورة إنتـاج متكاملـة تقلـل مـن الهـدر، وتحافـظ عـلى البيئـة، وتخفـض كلفـة الإنتـاج، في نمـوذج عمـلي للاقتصـاد الزراعـي المسـتدام.

المعرفة في قلب الحقل

تحوّلـت مزرعـة الأحضـان إلى منصـة تعليميـة مفتوحـة، تفتـح أبوابهـا عـلى مـدار العـام أمـام الزيـارات المدرسـية والجامعيـة والبحثيـة والسـياحية، في تجربـة تفاعليـة تضـع الزائـر في قلـب العمليـة الإنتاجيـة، وتمنحـه فهـمًا عمليًـا عميقًـا لـدور الـثروة الحيوانيـة في تعزيـز الاقتصـاد الوطنـي وتحقيـق الأمـن الغـذائي.

وتـأتي هـذه الزيـارات في إطـار الأنشـطة التطبيقيـة التـي تحـرص المؤسسـات التعليميـة عـلى تنظيمهـا، بهـدف ربـط الجانـب النظـري بالدراسـة الميدانيـة، وتمكـين الطالبـات والطـلاب مـن معاينـة أسـس إنتـاج الحليـب ومشـتقاته بشـكل مبـاشر، بـدءًا مـن التغذيـة والرعايـة الصحيـة، وصـولًا إلى الحلـب والتصنيـع وضبـط الجـودة.

يقـول المهنـدس بنـدر منصـور لـ «نبـض الاقتصـاد» خـلال الجـولات الميدانيـة، يتعـرّف الزائـرون عـلى خصائـص السـلالات المختلفـة مـن الأبقـار مـن حيـث الإنتاجيـة، ونسـبة الدهـن، والقـدرة عـلى التحمـل، وجـودة الحليـب، إضافـة إلى برامـج الرعايـة البيطريـة، وأنظمـة التغذيـة السـليمة، وآليـات متابعـة الحالـة الصحيـة للقطيـع. كـما يطّلعـون عـلى عمليـة الحلـب الآلي ومعايـير النظافـة والسـلامة المعتمـدة، وخطـوط إنتـاج مشـتقات الألبـان، والإجـراءات الدقيقـة التـي تضمـن وصـول منتـج آمـن وعـالي الجـودة إلى المسـتهلك.

وتتيـح المزرعـة للزائريـن متابعـة المراحـل الكاملـة لإنتـاج الحليـب؛ مـن لحظـة الحلـب والتجميـع، مـرورًا بعمليـات البسـترة والفحـص المخـبري والتعبئـة، وصـولًا إلى إنتـاج الحليـب المبسـتر، والزبـادي، والزبـدة، والسـمن البلـدي، في نمـوذج عمـلي يعكـس كيـف يمكـن للتقنيـات الحديثـة في الإنتـاج الحيـواني أن تسـهم في تلبيـة احتياجـات السـوق المحـلي، وتقليـل الاعتـماد عـلى المسـتورد. ويبـين أن الجـولات تشـمل التعريـف بأنـواع الأبقـار المتواجـدة في المزرعـة، إلى جانـب الخيـول العربيـة الأصيلـة وعـدد مـن الحيوانـات الأخـرى، حيـث تـبرز إدارة المزرعـة الـدور المحـوري لهـذه الـثروة الحيوانيـة في تعزيـز الأمـن الغـذائي الوطنـي، والمسـاهمة في مواجهـة مشـكلات سـوء التغذيـة المنتـشرة في المجتمـع، مـن خـلال توفـير منتجـات غذائيـة طبيعيـة ذات قيمـة عاليـة.

رسائل توعوية مباشرة

وفي إطـار تنميـة الوعـي، يحـرص مالـك المزرعـة، الشـيخ : يحيى عـلي الحباري. عـلى إلقـاء كلـمات توعويـة أمـام الطـلاب والطالبـات والباحثـين والزائريـن، يؤكـد فيهـا أهميـة تنميـة الـثروة الحيوانيـة بوصفهـا أحـد الأعمـدة الأساسـية للأمـن الغـذائي، ودورهـا في تقليـل الاعتـماد عـلى الاسـتيراد الخارجـي، مشـددًا عـلى ضرورة تكامـل الجهـود بـين القطـاع الخـاص والمؤسسـات الأكاديميـة، لتحويـل المعرفـة إلى مشـاريع إنتاجيـة مسـتدامة تخـدم الوطـن والمجتمـع.

شهادات أكاديمية من الميدان

خـلال زيـارة المزرعـة، التقـت «نبـض الاقتصـاد» بعـدد مـن الأكاديميـين وطـلاب كليـة الطـب بجامعـة عمـران.

حـول انطباعـه عـن زيـارة المزرعـة يقـول الدكتـور حميـدان عـلي حميـدان، نائـب رئيـس هيئـة مستشـفى الرئيـس الشـهيد الصـماد بمحافظـة حجـة وأسـتاذ بكليـة الطـب بجامعـة عمـران: «كانـت زيارتنـا إلى مزرعـة الأحضـان بصنعـاء تجربـة مميـزة بـكل المقاييـس. الانطبـاع كان رائعًـا، بـدءًا مـن حسـن الاسـتقبال، مـرورًا بتنـوع الأقسـام، ووصـولًا إلى مسـتوى النظافـة والتنظيـم العـالي. مـا لفـت انتباهنـا هـو العـدد الكبـير مـن الأبقـار، والـذي إذا مـا أُديـر بالشـكل الأمثـل فإنـه يشـكل دعامـة حقيقيـة لتشـجيع الإنتـاج المحـلي».

وأضـاف: «اطّلعنـا عـلى المعامـل، و آليـات البسـترة وأخـذ العينـات اليوميـة والعشـوائية، والتـي تتـم وفـق إجـراءات دقيقـة تخضـع لمعايـير الجـودة الشـاملة. بصراحـة، لم نكـن نتوقـع هـذا المسـتوى في صنعـاء، لكنـه تحقـق بفضـل الاسـتثمارات الوطنيـة ورؤوس الأمـوال الواعيـة. ندعـو جميـع المسـتثمرين إلى التوجـه لمثـل هـذه المشـاريع الحيويـة».

مـن جانبـه، قـال عبدالوهـاب القطيـب، طالـب بكليـة الطـب - جامعـة عمـران (سـنة رابعـة): «جئنـا في زيـارة ميدانيـة ضمـن تخصـص طـب المجتمـع، وبدأنـا جولتنـا مـن مربـط الفروسـية، حيـث تعرّفنـا عـلى تصنيـف الخيـول وأسـمائها واسـتخداماتها. مـا شـاهدناه يؤكـد أن الـثروة الحيوانيـة تحتـاج إلى جهـد كبـير، لكنهـا في المقابـل ذات عائـد اقتصـادي مجـزٍ، وتشـجع المجتمـع عـلى الاسـتثمار في هـذا المجـال».

أمـا فضـل القـاضي، طالـب طـب بـشري - مسـتوى رابـع، فقـد عـبَّر عـن انطباعـه قائـلًا: «مـا شـاهدناه اليـوم تجربـة مميـزة بـكل المقاييـس؛ مـن حيـث مسـتوى النظافـة، وتنـوّع الأقسـام، ودقـة التنظيـم. نمـوذج يبعـث عـلى الاعتـزاز ويعكـس صـورة مشرّفـة للإنتـاج المحـلي».

تحديات... وطموحات أكبر

رغـم النجاحـات، تواجـه المزرعـة تحديـات، أبرزهـا؛ ضعـف وعـي بعـض المسـتهلكين بأهميـة الألبـان المحليـة، وصعوبـة وتكلفـة اسـتيراد قطـع الغيـار، وكـذا نقـص الكـوادر الفنيـة الهندسـية المتخصصـة بـالآلات الحديثـة.

لكـن رغـم التحديـات، تمتلـك المزرعـة خططًـا طموحـة لإنشـاء مصانـع متكاملـة، والتوسـع في الإنتـاج، والدخـول في منافسـة خارجيـة مسـتقبلًا. وأمـام هـذا النجـاح السريـع، فـإن مزرعـة الأحضـان لإنتـاج الألبـان والـثروة الحيوانيـة أكـثر مـن مـشروع اقتصـادي؛ إذ تمثـل رسـالة عمليـة بـأن الاكتفـاء الـذاتي ليـس شـعارًا، بـل مسـارًا يبـدأ مـن الأرض، ويُـدار بالعلـم، ويُمـوَّل بالثقـة، ويثمـر أمنًـا غذائيًـا، وفـرص عمـل، واقتصـادًا أكـثر توازنًـا.

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

6

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

الاتحاد ينظم ورشة لترسيخ معايير السلامة المهنية في بيئات العمل

في إطار سعي الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية لتعزيز الوعي بأهمية الصحة والسلامة المهنية، نظّم الاتحاد، ورشة عمل حول الصحة والسلامة المهنية لأصحاب الأعمال، بمشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية والقطاع الخاص من مُنتجين ومستثمرين وتجار.

افتُتحت الورشة، التي حضرها القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار الأستاذ سام أحمد البشيري، بكلمة ترحيبية ألقاها نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية الأستاذ محمد محمد صلاح، رحب فيها بالحضور أجمل ترحيب في هذا اللقاء المهني الهام، الذي يجمع المشاركين لمناقشة ركيزة أساسية من ركائز الاستدامة في الأعمال، وهي الصحة والسلامة المهنية.

وأشار إلى أن السلامة المهنية لم تعد مجرد التزام تنظيمي، بل أصبحت استثمارًا استراتيجيًا في رأس المال البشري، مؤكدًا أن توفير بيئة عمل آمنة يشكّل أساسًا لاستدامة الإنتاج وجودته، وتعزيز تنافسية المنتج اليمني.

وقال: «إن وجهة نظرنا في القطاع الخاص تجاه السلامة المهنية تجاوزت المفهوم التقليدي القائم على الامتثال للوائح فقط، بل ننظر إليها اليوم بوصفها استثمارًا استراتيجيًا في رأس المال البشري؛ فالعامل الماهر والآمن هو المحرّك الحقيقي لعجلة الإنتاج، وتوفير البيئة المحمية له هو الضمانة الأكيدة لاستمرار تدفق العطاء الاقتصادي دون انقطاع».

وأضاف: «إننا في الاتحاد العام، وبالشراكة مع وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، وبقية الجهات ذات العلاقة، نسعى لرسم ملامح مستقبلية تليق بالمنشأة اليمنية، مستقبل تكون فيه معايير السلامة ميزة تنافسية ترفع من قيمة منتجاتنا وطموحاتنا في الأسواق المحلية والإقليمية».

وأكد أن جوهر هذه الورشة يكمن في ترسيخ قناعة لدى أوساط أصحاب الأعمال بأن السلامة المهنية جزء أصيل من منظومة الجودة الشاملة، إذ لا يمكن الحديث عن جودة المنتج أو الخدمة بمعزل عن ضمان سلامة من يقدّمها. ومن هذا المنطلق، يسعى الاتحاد إلى إحلال ثقافة الوقاية الاستباقية محل ردود الفعل، بما يعزز الأمان الوظيفي ويرفع كفاءة الأداء.

وقال: «رسالتي لزملائي وإخواني أصحاب الأعمال اليوم: اجعلوا من السلامة المهنية ثقافة مؤسسية لا مجرد إجراءات تكميلية؛ فتكلفة الوقاية، مهما بلغت، تظل ضئيلة جدًا مقارنة بالكلفة الإنسانية والاقتصادية للحوادث المهنية التي قد تعصف بسنوات من البناء والجهد».

وثمّن صلاح حضور المشاركين وتفاعلهم، مجددًا شكره للشركاء في الجانب الحكومي على روح التعاون والتكامل والعمل الميداني الهادف إلى تجنب المخاطر، وتوعية وإرشاد العاملين وأصحاب الأعمال، آملاً أن تكون هذه الورشة نقطة انطلاق نحو وعي مؤسسي جديد في مجال الصحة والسلامة المهنية، يضع الإنسان أولاً، ويضمن إنتاجًا عالي الجودة يلبي احتياجات السوق المحلية، ويدعم التوجه الجاد نحو التصدير.

وخلال افتتاح الورشة، أكد القائم بأعمال وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار الأستاذ سام أحمد البشيري أن الورشة تمثل خطوة مهمة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وترسيخ الاهتمام بمعايير الصحة والسلامة المهنية، خصوصًا في المصانع وبيئات العمل الصناعية، مشددًا على ضرورة إحداث تغيير حقيقي في ثقافة وقناعات القطاع الخاص تجاه هذا الملف، والانتقال من التعامل الشكلي إلى التطبيق العملي.

وأوضح أن الحكومة، بكافة وزاراتها وهيئاتها، شريك داعم للقطاع الخاص، وتمضي في تصحيح الاختلالات وتطوير البيئة الصناعية والتجارية، مشيراً إلى أن توجه الدولة يركز على توطين الصناعة، والتصنيع والإحلال، ورفع جودة المنتج المحلي بأسعار مناسبة، باعتبار القطاع الخاص الركيزة الأساسية لهذا المسار.

ودعا البشيري، الاتحاد والغرف التجارية الصناعية في مختلف المحافظات إلى الاقتداء بتجربة غرفة أمانة العاصمة كنموذج متميز في مجال السلامة المهنية، والتفاعل الإيجابي بوصف الغرف شريكًا أساسيًا يخدم الاقتصاد والمستهلك اليمني.

وأشار إلى أهمية اللقاءات الأسبوعية بين الحكومة والقطاع الخاص في معالجة الإشكاليات الصناعية والتجارية والوصول إلى حلول عملية، مؤكدًا أن الوزارة ستكثف الزيارات الميدانية المفاجئة للمصانع، وتعمل على توحيد آلية النزولات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كاشفًا عن توجه الوزارة لإطلاق الهوية التصنيعية للصناعة اليمنية خلال العام 2026، لتكون علامة جودة لكل منتج يمني.

وأكد أن الاتحاد العام، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، وبقية الجهات ذات العلاقة، يعمل على بلورة رؤية مستقبلية ترتقي بالمنشأة اليمنية، وترسّخ معايير الصحة والسلامة المهنية كعنصر تنافسي حقيقي يعزز جودة المنتج الوطني، ويرفع من قدرته على النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية بثقة واستدامة.

من جانبه، أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع شؤون العمل الدكتور عبدالله حيدر، أن الوزارة تعتزم إطلاق برنامج وطني للحد من الإصابات المهنية بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والاتحاد العام للغرف التجارية وهيئة المواصفات، بما يسهم في توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة.

وأشار إلى أن الوزارة نفذت خلال الفترة الماضية حملة توعوية وإرشادية شملت نحو 50 منشأة صناعية وإنتاجية، تضمنت زيارات ميدانية واستبيانات وتوعية مباشرة، مؤكدًا أن توفير بيئة عمل آمنة ينعكس إيجابًا على تقليل الإصابات وتحسين الأداء العام للمنشآت.

بدوره، ثمّن المدير التنفيذي للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة الأستاذ عبدالله العاطفي تنظيم هذه الورشة، مشيدًا بمستوى التفاعل والتعاون في حملات التوعية والنزولات الميدانية، ومؤكدًا أن توجه الدولة يقوم على بناء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص باعتباره أحد أضلاع مثلث التنمية.

وتخللت الورشة عرضان تقديميان؛ العرض الأول من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قدمته الدكتورة ابتسام فرج، وركز على سلامة العاملين وبيئة العمل الآمنة والمستدامة. وناقش مفهوم الصحة والسلامة المهنية وأهميتها، وأنواع المخاطر، وأثر الاستثمار في السلامة على خفض التكاليف واستمرارية العمل، ودورها في تعزيز الإنتاج وجودته وثقة المستفيدين، إضافة إلى التزامات صاحب العمل والعامل، ومؤشرات إصابات العمل عالميًا، وآثار الحوادث المهنية، والسلامة كعنصر تنافسي وهدف استراتيجي.

وبيّن العرض أن السلامة ليست مجرد التزام، بل استثمار استراتيجي يقلل من توقف العمل بتجنب الحوادث، ويحمي سمعة المنشأة، ويعزز ثقة العملاء والموظفين من خلال تحقيق بيئة عمل آمنة.

فيما قدم العرض الثاني عن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة الأستاذ وسيم الزراعي، وتناول الدور الرقابي والتشريعي للهيئة في مجال الصحة والسلامة المهنية، بوصفها الجهة المختصة بتنظيم شؤون المواصفات والرقابة على جودة السلع والمنشآت في الجمهورية اليمنية، باستثناء بعض القطاعات المحددة قانونًا. كما استعرض الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئة، بما يشمل القوانين واللوائح والمواصفات القياسية الوطنية والدولية.

وأوضح العرض مهام الهيئة الرقابية والتشريعية والتنفيذية، لا سيما في التفتيش على المنشآت الصناعية والمعدات والآلات، والتحقق من مطابقتها لمتطلبات السلامة المهنية، ومراقبة بيئة العمل، والإنشاءات، والأنظمة الكهربائية، ومقاومة الحريق، مع التأكيد على إلزام المنشآت بتطبيق المواصفات القياسية، وتحديث التشريعات بشكل دوري، وتعزيز برامج التدريب والتوعية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة، وحماية العاملين، وتعزيز الثقة بالمنتجات الوطنية.

وشملت الورشة نقاشات موسعة حول آليات تعزيز الالتزام بالمعايير وتطوير بيئة العمل الصناعية، أكدت في مجملها أن تعزيز معايير الصحة والسلامة المهنية يسهم بشكل مباشر في حماية الاستثمارات الوطنية، وتقليل الخسائر الناتجة عن الحوادث المهنية، ورفع كفاءة الإنتاج واستمراريته، وأن الالتزام بهذه المعايير ينعكس إيجابًا على سمعة المنشآت اليمنية، ويعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

شارك في الورشة عدد من مديري عموم الغرف التجارية الصناعية، حضورياً وعبر تقنية الاتصال المرئي، وأعضاء لجنة الصناعة في الاتحاد، إلى جانب ممثلين عن عدد من الشركات الصناعية.

غرفة الحديدة تشارك في الورشة التوعوية حول السلامة المهنية

شاركت الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الحديدة، مطلع يناير الجاري، في ورشة العمل التوعوية حول الصحة والسلامة المهنية، التي أُقيمت تحت شعار «معًا من أجل سلامة العاملين وبيئة عمل آمنة وإنتاجية مستدامة»، نظمها مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، واستهدفت مسؤولي الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية بالمحافظة.

وفي افتتاح الورشة، أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع شؤون العمل، الدكتور عبدالله حيدر، أهمية تعزيز مفاهيم ومعايير الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، بما يسهم في حماية العاملين، والحد من مخاطر الحوادث والإصابات المهنية، ورفع كفاءة الأداء والإنتاجية في المنشآت الصناعية.

وأشار إلى أن الوزارة تولي اهتمامًا خاصًا بتطوير بيئات عمل آمنة، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات ذات العلاقة، وبما ينسجم مع القوانين والتشريعات الوطنية المنظمة للعمل.

وخلال مشاركته بكلمة مسجلة، قال نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، الأستاذ محمد محمد صلاح: «يسعدنا في قيادة الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية أن نكون معكم في هذا اللقاء المهم حول الصحة والسلامة المهنية، مؤكدين تقديرنا للجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تلمّس الاحتياجات والمعوقات التي تتطلبها عملية تحسين مستوى تنفيذ إجراءات واشتراطات الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية».

وأضاف: «كما نشيد بجهود كافة الجهات المشاركة في الحملة الوطنية للصحة والسلامة المهنية، وعلى رأسها المؤسسة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، التي ستسهم في تعزيز التوعية بهذا الجانب المهم، بما يدعم خلق بيئة عمل آمنة للعامل والمنشأة في آنٍ واحد».

وأكد أن انطلاق هذه الحملة يأتي في توقيت بالغ الأهمية، في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الصناعي، ما يتطلب ترسيخ ثقافة الصحة والسلامة المهنية باعتبارها إحدى أهم ركائز استدامة الأعمال.

وأشار إلى أن الاتحاد وغرفة محافظة الحديدة يؤمنان بأن التكامل بين القطاعين العام والخاص هو الطريق الأمثل لتطوير السياسات والتشريعات، ونشر الوعي، وبناء القدرات في مجال الصحة والسلامة المهنية، بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني، ويحمي ويعزز تطور المنشآت الصناعية.

بدوره، أوضح مدير مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة، الدكتور عبدالرحمن الصايغ، أن الورشة تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى مسؤولي السلامة المهنية بأهمية تطبيق إجراءات الوقاية والحماية، وتعزيز ثقافة السلامة في بيئات العمل الصناعية، بما ينعكس إيجابًا على استدامة الإنتاج وحماية رأس المال البشري.

من جانبه، أكد مدير الغرفة التجارية والصناعية، محمد الحطامي، أهمية تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، مشيدًا بدور الشركات الوطنية في الالتزام بتوفير بيئات عمل آمنة.

فيما قدم مدير الإدارة العامة للصحة والسلامة المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، محمد عبدالقدوس، عرضًا تناول مفاهيم الصحة والسلامة المهنية، وأبرز المخاطر في بيئات العمل الصناعية، وآليات الوقاية، وسبل الالتزام بالاشتراطات والمعايير المعتمدة.

وتخللت الورشة مداخلات من ممثلي الشركات والمنشآت الصناعية، استعرضت أفضل الممارسات والتجارب العملية في مجال السلامة المهنية، إلى جانب نقاشات وتبادل للآراء حول سبل تطوير بيئات عمل آمنة ومستدامة.

الاهتمام بنظافة مكان العمل وتنظيم وترتيب معدات العمل وعدم الاحتفاظ بتوالف الإنتاج داخل قاعة الإنتاج كما يجب عمل الصيانة الدورية للآلات والمعدات المختلفة.

شماخ
SHAMMAKH

الآن في اليمن

TIGGO 9

CHERY | شماخ

Cheryyemen

نبض الاقتصاد
الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته
العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

العوامل المؤثِّرة في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن

نبض الاقتصاد ـ خاص ـــــ دراسة أعدها الباحثان رنا الجعوني- عبدالخالق الجمرة - تحت إشراف الدكتور أيمن الصبري(محرر الدراسة للنشر)

د/ أيمن الصبري

تُعَدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرّكًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إلا أنها تواجه تحديات مميّزة في الحفاظ على قدرتها التنافسية. فعلى المستوى العالمي، تمثّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 90-95 ٪ من إجمالي الأعمال، وتسهم بحصة كبيرة من التشغيل تتراوح بين 60-70 ٪. ورغم هذه الأهمية، غالبًا ما تُعدّ هذه المؤسسات «الحلقة المفقودة» بين النمو وشمولية التنمية؛ إذ تمتلك قدرة عالية على دفع عجلة التطور، لكنها تواجه عقبات عديدة عند المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل العالمية والإقليمية الرئيسة التي تؤثر في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تستعرض العوامل الإضافية المرتبطة باليمن. كما تُبرز أهم مؤشرات وأطر التنافسية ذات الصلة، مثل مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، التي تسلّط الضوء على هذه العوامل.

العوامل العالمية والإقليمية المؤثِّرة في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

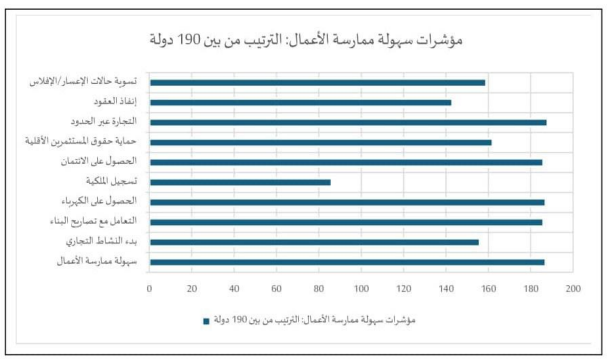

بيئة الأعمال والمؤسسات: تُعَدّ بيئة الأعمال المواتية - بما في ذلك اللوائح التنظيمية السليمة، والبيروقراطية الفعّالة، وانخفاض مستويات الفساد - عنصرًا أساسيًا في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالإجراءات الصديقة للأعمال، وجودة التنظيم، وقوة المؤسسات القانونية تسهم في تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وعلى العكس من ذلك، تؤدي البيروقراطية المُرهِقة وضعف سيادة القانون إلى زيادة التكاليف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعاقة نموّها. توضِّح مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business) السابقة الصادرة عن البنك الدولي كيف أن عوامل مثل سهولة تسجيل الأعمال، وإنفاذ العقود، وتوفّر معلومات الائتمان، وبساطة الامتثال الضريبي تسهم في خفض العوائق أمام هذه المؤسسات. ففي البلدان التي تتميّز بلوائح أبسط وأكثر وضوحًا، يزداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ وتتوسع. ووفقًا للبنك الدولي، فإن ترتيبًا مرتفعًا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال يعني أن «البيئة التنظيمية أكثر ملاءمة لبدء وتشغيل منشأة محلية». كما أن السياسات التي تعالج «العوائق الشاملة» - مثل طول إجراءات الترخيص أو متطلبات التصاريح المُرهِقة - تعود بفائدة أكبر نسبيًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن الشركات الكبيرة تكون أكثر قدرة على تحمّل هذه التكاليف.

وبصورة عامة، تسهم الحوكمة الرشيدة، والمؤسسات المستقرة، وبيئة السياسات المتوقَّعة في تقليل درجة عدم اليقين لدى روّاد الأعمال وتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في المقابل، تمثّل اليمن واحدة من أكثر بيئات الأعمال تحدّيًا على مستوى العالم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبحسب مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي، احتلّت اليمن المرتبة 187 من أصل 190 اقتصادًا، وهو ما يعكس اختلالات مؤسسية وتنظيمية حادّة. وتُظهِر المؤشرات ضعفًا شديدًا في مجالات جوهرية لعمل الشركات، مثل: التعامل مع تصاريح البناء (المرتبة 186)، والحصول على الكهرباء (187)، والوصول إلى الائتمان (186)، وهي مجالات تتسم بدرجة عالية من عدم الكفاءة والبيروقراطية. كما تظل إجراءات بدء النشاط التجاري مُعقّدة (المرتبة 156)، في حين تضعف آليات إنفاذ العقود (143) وحماية المستثمرين الأقلية (162)، مما يقوّض ثقة المستثمرين. ورغم أن تسجيل الملكية يَظهر بصورة أفضل نسبيًا (المرتبة 86)، فإن ذلك يطغى عليه الهشاشة المؤسسية العامة، وضعف البنية التحتية، وتقلب البيئة القانونية والمالية. تؤدي هذه العوائق مجتمعة إلى إعاقة ريادة الأعمال، والحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنفور من الاستثمار المحلي والأجنبي. وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات مثل اليمن، يعني غياب الاستقرار المؤسسي وفعالية الأنظمة التنظيمية ارتفاع تكاليف المعاملات وتزايد المخاطر، الأمر الذي يترك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلا بيئة تمكينية تتيح لها النمو والازدهار.

الوصول إلى التمويل (Access to Finance):

يُعدّ الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية واحدًا من أكثر القيود شيوعًا التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول العالم. فكثير من هذه المؤسسات تفتقر إلى الضمانات الكافية أو السجل الائتماني، كما يُنظر إليها على أنها أعلى مخاطرة من قِبَل الممولّين، مما يؤدي إلى تقييد منحها الائتمان. ويُقدَّر حجم الفجوة التمويلية عالميًا للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) بحوالي 5.7 تريليون دولار أمريكي، وهو طلب غير مُلبّى يعكس حجم عدد المشاريع المجدية التي لا تستطيع الحصول على التمويل اللازم للنمو. وقد اتّسعت هذه الفجوة في السنوات الأخيرة (بعد أن كانت تُقدَّر بنحو 4.4 تريليون دولار)، بما يشير إلى أن الأنظمة المصرفية التقليدية ما تزال لا تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الكافي. وفي المناطق النامية، لا تمثّل قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الإقراض المصرفي. تؤكد المؤسسات الدولية على ضرورة تبنّي مقاربة شمولية للتخفيف من قيود التمويل على هذه المؤسسات، من خلال تطوير مكاتب الاستعلام الائتماني وسجلات الضمانات، وتشجيع التكنولوجيا المالية (Fintech) والتمويل الأصغر، وتفعيل برامج ضمان القروض. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن البيئة التمكينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تضمن توفر خيارات تمويل كافية إلى جانب بقية المدخلات الإنتاجية. ومن دون ائتمان ميسّر، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الاستثمار في التقنيات الجديدة، أو توسيع عملياتها، أو حتى إدارة التدفقات النقدية، مما يضعها في موقع تنافسي أضعف. في اليمن، تهيمن المصادر الشخصية وغير الرسمية على مشهد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين يلعب الائتمان الرسمي دورًا هامشيًا. فبحسب استطلاعات خط الأساس، يعتمد 89 ٪ من مالكي هذه المؤسسات بشكل كامل على المدّخرات الشخصية لتمويل أنشطتهم، في حين تُظهِر بيانات فترة النزاع الأحدث أن ما يقارب 52 ٪ من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يأتي من مصادر داخلية أو ذاتية. وتمثل مساهمة الأسرة والأصدقاء نحو 8 ٪ من التمويل، بما يعكس الاعتماد الكبير على الشبكات الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، يقرّ 16 ٪ من المؤسسات الصغيرة غير المسجَّلة باستخدام مقرضين غير رسميين، وهو ما يسلّط الضوء على تنامي دور سوق الإقراض غير المنظّم في ظل غياب التمويل المصرفي. أما الائتمان التجاري، وخصوصًا في صورة الدفعات المؤجَّلة من الموردين، فلا يتجاوز 3 ٪ من تمويل هذه المؤسسات، نتيجة تراجع الثقة والمخاطر المرتفعة لدى الموردين خلال فترة النزاع. وعلى الجانب الرسمي، تصل مؤسسات التمويل الأصغر إلى نحو 1.3 ٪ فقط من روّاد الأعمال، بما يشير إلى محدودية انتشارها رغم زيادة نشاطها.

وبالمثل، لا تشكّل القروض المصرفية سوى حوالي 7 ٪ من إجمالي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعكس حالة إقصاء واسعة عن النظام المصرفي الرسمي بسبب متطلبات الضمان المرتفعة وهشاشة القطاع المالي. وتكشف هذه الأرقام عن حواجز بنيوية حادّة تعيق حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل مستدام في اقتصاد يمني متأثِّر بالنزاع.

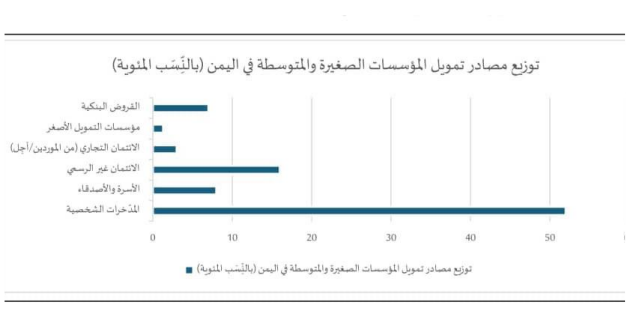

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن تحديات تمويلية حادّة نتيجة تداخل آثار النزاع، وضعف المؤسسات، والعوائق الهيكلية في النظام المالي. يتمثّل العائق الأخطر في حالة عدم الاستقرار السياسي واستمرار النزاع (5/5)، والتي أدّت إلى تدمير النشاط الاقتصادي، وتجزئة النظام المصرفي، وانسحاب كثير من المموّلين من السوق. وبدرجة حدّة مماثلة، يُعَدّ غياب الضمانات والسجلّات الائتمانية (5/5) من أبرز القيود، إذ إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى السجلات المالية الرسمية أو الأصول المقبولة كضمان للحصول على القروض. كما يُشكِّل ارتفاع تكلفة الائتمان (5/4)، حيث تتجاوز أسعار الفائدة في كثير من الأحيان نطاق 12-22 ٪ مع آجال سداد قصيرة، عاملًا يجعل الاقتراض غير ميسّر لشريحة واسعة من هذه المؤسسات. ويُضاف إلى ذلك تخلّف القطاع

المصرفي (5/4) الذي يتسم بدرجة عالية من تجنّب المخاطر ويقدّم حجمًا محدودًا من الإقراض الموجّه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين يبقى الشمول المالي في مستويات متدنّية للغاية (5/4)، إذ يظل أكثر من 90 ٪ من البالغين خارج النظام المصرفي، وتعمل غالبية هذه المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي.

ويزيد ضعف الدعم الحكومي (5/4) من تفاقم المشكلة، في ظل غياب برامج ائتمان عامة أو آليات دعم وتمويل موجَّه. وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على التمويل غير الرسمي (5/3) من الأسرة والأصدقاء والمقرضين غير النظاميين، وهو تمويل يتّسم بعدم الاستقرار وعدم الكفاية لتمويل النمو طويل الأجل. كما تؤدي قصور البنية التحتية والمخاطر الأمنية (5/3) إلى رفع تكاليف التشغيل وتعزيز تردّد المموّلين. وتُسهم العوامل الثقافية والدينية (5/2) أيضًا في خفض الإقبال على القروض التقليدية، رغم توفر بعض صيغ التمويل الإسلامي. وأخيرًا، يؤدّي غياب رأس المال المخاطر (Venture Capital) وخيارات الاستثمار بالملكية (5/2) إلى حرمان الشركات الناشئة الابتكارية من الوصول إلى تمويل النمو. وبصورة تراكمية، تُشكِّل هذه العوامل بيئة عالية المخاطر وضعيفة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن.

مراقبة التوصيلات والتمديدات الكهربائية وصيانتها بصورة مستمرة منعا لحدوث أي مخاطر قد يتعرض لها العمال نتيجة أي التماس كهربائي.

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

البنيـة التحتيـة والتكنولوجيـا (Infrastructure and Technology):

تؤثّر جـودة البنيـة التحتيـة في أي دولـة – مـن الطـرق والموانـئ إلى الكهربـاء والاتصـالات – بشـكل مبـاشر في إنتاجيـة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة وتنافسـيّتها. فتوفـر إمـدادات كهربـاء مسـتقرة، وشـبكات نقـل فعّالـة، واتصـال موثـوق بالإنترنـت يمكّـن هـذه المؤسسـات مـن الإنتـاج بكفـاءة والوصـول إلى الأسـواق. وفي العديـد مـن المناطـق الناميـة، تـؤدي فجـوات البنيـة التحتيـة – مثـل الانقطاعـات المتكـررة للكهربـاء أو ضعـف منظومـات النقـل والخدمـات اللوجسـتية – إلى رفـع تكاليـف التشـغيل عـلى المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة والحـد مـن قدرتهـا عـلى النمـو. وبالمثـل، تؤثـر درجـة الجاهزيـة التكنولوجيـة ومسـتوى تبنّـي التقنيـات (مثـل إتاحـة خدمـات النطـاق العريـض، والأدوات الرقميـة، وتقنيـات الإنتـاج الحديثـة) في تنافسـية هـذه المؤسسـات. فالـشركات التـي تسـتفيد مـن التقنيـات الجديـدة تسـتطيع تحسـين الكفـاءة وجـودة المنتجـات، وتعزيـز تواصلهـا مـع العمـلاء، والمنافسـة بشـكل أفضـل مـع الـشركات الأكـبر حجـمًا أو الأجنبيـة. ويضـمّ مـؤشر التنافسـية العالميـة (Global Competitiveness Index – GCI) الصـادر عـن المنتـدى الاقتصـادي العالمـي البنيـة التحتيـة وتبنّـي التكنولوجيـا ضمـن ركائـز أساسـية للتنافسـية الوطنيـة. وفي إطـار هـذا المـؤشر (الـذي شـمل تاريخيًـا 12 ركيـزة)، يُنظـر إلى الاقتصـادات عـلى أنهـا أكـثر تنافسـية عندمـا تمتلـك بنيـة تحتيـة ملائمـة، وانتشـارًا واسـعًا لتقنيـات المعلومـات والاتصـالات، وقـدرة لـدى الـشركات عـلى توظيـف التكنولوجيـا والابتـكار. وعليـه، فـإن البلـدان التـي تتمتـع ببنيـة تحتيـة أفضـل ومسـتويات أعـلى مـن الانتشـار التكنولوجـي عـلى المسـتوى الإقليمـي توفـر أرضيـة أكـثر خصوبـة لنجـاح المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة .

يسـلك السـكّان في المناطـق الريفيـة باليمـن مسـارات جبليـة شـديدة الانحدار بعـد أن ألحقـت الحـرب أضرارًا جسـيمة بالطـرق الرئيسـة، مـا أجبرهـم عـلى سـلوك طـرق التفافيـة بديلـة. لقـد دمّـر النـزاع في اليمـن البنيـة التحتيـة الحيويـة – مـن شـبكات الكهربـاء إلى شـبكات النقـل – مـما قيّـد بشـدة إنتاجيـة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة. ويُقـدِّر البنـك الـدولي أن أكـثر مـن 50 ٪ مـن قـدرات توليـد الكهربـاء وأصـول نقلهـا في اليمـن قـد تعرّضـت للتدمـير أو الـضرر خـلال سـنوات الـصراع. وأصبحـت الكهربـاء العامـة شـبه معطّلـة في كثـير مـن المناطـق، الأمـر الـذي دفـع الأسر والأعـمال إلى الاعتـماد عـلى المولـدات الخاصـة باهظـة التكلفـة أو حلـول الطاقـة خـارج الشـبكة.

وحتـى بدايـات العقـد 2020، لا يتمتـع سـوى نحـو 40 ٪ مـن اليمنيـين بـأي شـكل مـن أشـكال الوصـول إلى الكهربـاء (سـواء عـبر الشـبكة الوطنيـة أو مصـادر أخـرى)، في حـين يفتقـر قرابـة 35 ٪ إلى الكهربـاء تمامًـا، بينـما تعـاني المناطـق المتصلـة بالشـبكة مـن انقطاعـات تمتـد في المتوسـط بـين 12 و23 سـاعة يوميًـا. وبالتـوازي مـع ذلـك، تدهـورت البنيـة التحتيـة الأساسـية للنقـل؛ إذ تـم تدمـير مـا لا يقـل عـن 100 جسـر، وحـوالي ثلـث الطـرق المعبّـدة (مـا بـين 5,000–6,000 كـم) بفعـل العمليـات العسـكرية. كـما أُغلقـت العديـد مـن الطـرق السريعـة الرئيسـة أو أصبحـت غـير آمنـة، مـا أجـبر حركـة النقـل عـلى اسـتخدام طـرق جبليـة غـير معبّـدة، وهـو مـا أدى إلى زيـادة هائلـة في تكاليـف الخدمـات اللوجسـتية. وترفـع هـذه الإخفاقـات في البنيـة التحتيـة تكاليـف التشـغيل عـلى المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة في اليمـن، وغالبًـا مـا تجعـل مـن المتعـذّر عليهـا نقـل السـلع بشـكل موثـوق أو الوصـول إلى عملائهـا.

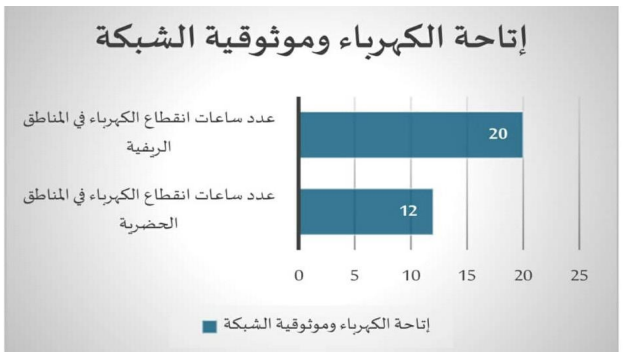

تدهـورت أيضًـا البنيـة التحتيـة للتواصـل التكنولوجـي خـلال فـترة النـزاع. إذ تُعَـدّ خدمـات الإنترنـت والاتصـالات في اليمـن مـن الأضعـف عـلى مسـتوى العـالم. فبحلـول عـام 2023، لم تتجـاوز نسـبة السـكان المتصلـين بالإنترنـت 26–27 ٪ (حـوالي 8–9 ملايـين شـخص)، وهـي مـن أدنى معـدلات الانتشـار عالميًـا، وبعيـدة جـدًا عـن متوسـط منطقـة الـشرق الأوسـط البالـغ نحـو 65 ٪. أمـا مـن يملكـون اتصـالًا بالشـبكة، فيعانـون مـن بـطء شـديد في السرعـة (متوسـط سرعـة التنزيـل يقـارب 0.7 ميغابت/ثانيـة، مـا يضـع اليمـن في المرتبـة 223 عالميًـا)، إلى جانـب تكاليـف باهظـة؛ إذ يبلـغ سـعر 1 غيغابايـت مـن بيانـات الهاتـف المحمـول نحـو 16 دولارًا، وهـو الأعـلى في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، ويسـتنزف أكـثر مـن 25 ٪ مـن متوسـط الدخـل الشـهري للفـرد .وتواجـه البنيـة التحتيـة للاتصـالات مشـكلات حـادة ناتجـة عـن نقـص الوقـود والأضرار المبـاشرة، حيـث تعـرّض نحـو 25 ٪ مـن أصـول الشـبكة للتدمـير خـلال الحـرب, كـما تفتقـر مسـاحات شاسـعة مـن المناطـق الريفيـة في اليمـن إلى تغطيـة مسـتقرة أو موثوقـة للشـبكة. ويسـهم هـذا الانقسـام الرقمـي، وضعـف تبنّـي تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، في الحـد مـن قـدرة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة عـلى اسـتخدام الأدوات الحديثـة، أو الاسـتفادة مـن التجـارة الإلكترونيـة، أو تنظيـم الاتصـالات بكفـاءة. ومـع ذلـك، بـرزت في خضـم هـذه التحديـات حالـة لافتـة مـن التكيّـف التكنولوجـي القاعـدي، تمثّلـت في الانتشـار الواسـع لاسـتخدام الطاقـة الشمسـية. فمـع انهيـار شـبه كامـل للشـبكة الوطنيـة للكهربـاء، امتـلأت الأسـواق بألـواح شمسـية منخفضـة التكلفـة. وبحلـول عـام 2019، كان أكـثر مـن نصـف الأسر اليمنيـة يعتمـدون عـلى الطاقـة الشمسـية كمصـدر رئيـس للإضـاءة. كـما اتجهـت الـشركات أيضًـا إلى تركيـب أنظمـة الطاقـة الشمسـية لضـمان اسـتمرار العمـل. ويجسّـد هـذا «الازدهـار الشـمسي» غـير الرسـمي قـدرة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة في اليمـن عـلى الصمـود والابتـكار في مواجهـة انهيـار البنيـة التحتيـة، غـير أن توافـر طاقـة كهربائيـة موثوقـة عـلى نطـاق واسـع، إلى جانـب منظومـة اتصـالات حديثـة، سـيظل شرطًـا أساسـيًا لتحقيـق أي تحسّـن واسـع النطـاق في تنافسـية هـذه المؤسسـات بعـد انتهـاء النـزاع.

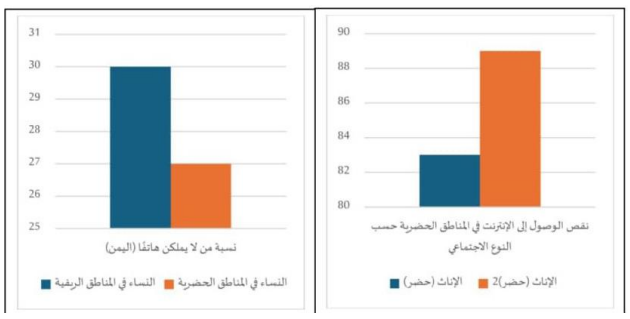

رأس المال البشري والمهارات (Human Capital and Skills):

يُعَـدّ توافـر رأس مـال بـشري مؤهَّـل أحـد العوامـل الحاسـمة في تعزيـز تنافسـية المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة. فهـذه المؤسسـات تعتمـد عـلى مهـارات روّاد الأعـمال والعاملـين لديهـا في مجـالات الإدارة، والتمويـل، والتسـويق، والجوانـب الفنيـة والتقنيـة حتـى تتمكّـن مـن المنافسـة بفاعليـة. ويسـهم وجـود قـوة عاملـة متعلّمـة وإتاحـة فـرص التدريـب المسـتمر في تحسـين إنتاجيـة المؤسسـات وقدرتهـا عـلى الابتـكار. وعـلى العكـس مـن ذلـك، تـؤدي فجـوات المهـارات وانخفـاض مسـتويات التعليـم إلى تقييـد قـدرة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة عـلى الترقّـي في سلاسـل القيمـة أو تبنّـي التقنيـات الجديـدة. ويُـبرز مـؤشر التنافسـية العالميـة كذلـك أهميـة التعليـم والتدريـب (مثـل جـودة التعليـم الأسـاسي ومعـدلات الالتحـاق بالتعليـم العـالي) باعتبارهـما مـن الركائـز الأساسـية للتنافسـية . وتميـل المناطـق التـي تسـتثمر في التعليـم والتدريـب المهنـي إلى امتـلاك مؤسسـات صغـيرة ومتوسـطة أكـثر تنافسـية. كـما يُعـدّ تطويـر القـدرات الريادية ومهـارات الإدارة أمـرًا جوهريًـا؛ إذ لا تفشـل المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة بسـبب القيـود الخارجيـة فحسـب، بـل كثـيرًا مـا تتأثّـر أيضًـا بالقيـود الداخليـة، مثـل ضعـف التخطيـط للأعـمال، أو ضعـف الإدارة الماليـة، أو قصـور تطويـر المنتجـات. وتشـير الأدبيـات إلى أن تعزيـز قـدرة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة عـلى الابتـكار والتكيّـف يُعـدّ شرطًـا أساسـيًا لاسـتدامة تنافسـيتها، ويشـمل ذلـك تشـجيع التعلـم المسـتمر، ورفـع مهـارات العاملـين، والانفتـاح عـلى أفضـل الممارسـات. وباختصـار، يسـهم تطويـر رأس المـال البـشري عـلى المسـتويين الوطنـي ومُسـتوى المنشـأة في تعزيـز تنافسـية المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة مـن خـلال تمكينهـا مـن تحقيـق إنتاجيـة أعـلى وقـدر أكـبر مـن الابتـكار.

تسـبّبت سـنوات الحـرب في تـآكل عميـق لقاعـدة رأس المـال البـشري في اليمـن، مـا حـرم المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة مـن العمالـة الماهـرة والمسـتهلكين المتعلمـين اللازمـين لتعزيـز التنافسـية. وكان البلـد يعـاني أصـلًا مـن تحديـات في مجـال التعليـم وتنميـة القـوى العاملـة قبـل عـام 2015، إلا أن انـدلاع النـزاع أدخـل منظومـة التعلّـم والمهـارات في حالـة انهيـار متسـارع. فقـد انقطـع تعليـم ملايـين الأطفـال أو توقّـف تمامًـا. وبحلـول عـام 2021، كان أكـثر مـن مليـوني طفـل وطفلـة في سـن الدراسـة خـارج مقاعـد التعليـم في اليمـن، أي مـا يزيـد عـلى ضعـف العـدد المسـجَّل قبـل الحـرب .تعـرّض مـا لا يقـل عـن ربـع المـدارس للتدمـير أو الـضرر أو إعـادة الاسـتخدام خـلال القتـال؛ إذ يُقـدَّر أن أكـثر مـن 2,500 مدرسـة لم تَعُـد صالحـة للاسـتخدام التعليمـي، بعـد أن تعرّضـت للقصـف، أو اسـتُخدمت كملاجـئ لـلأسر النازحـة، أو تـمّ شـغلها مـن قِبـل جماعـات مسـلّحة . وبالمثـل، تعرّضـت برامـج التعليـم العـالي والتدريـب المهنـي للاضطـراب أو الإغـلاق في العديـد مـن المناطـق. كـما أدّى النـزاع المطـوّل إلى موجـة نـزوح لكثـير مـن الكـوادر المهنيـة (مـن معلمـين وأطبـاء ومهندسـين وغيرهـا)، وهـو نزيـف في المواهـب سـيكون مـن الصعـب تعويضـه عـلى المـدى القريـب.

حتـى في المناطـق التـي لا تـزال فيهـا المـدارس قائمـة، تدهـورت جـودة التعليـم بشـكل حـاد. فقـد ظـل المعلّمـون لسـنوات دون رواتـب في أجـزاء واسـعة

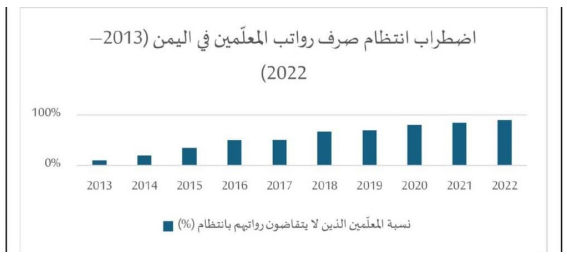

مـن البـلاد، مـا دفـع كثيريـن منهـم إلى تـرك المهنـة أو البحـث عـن مصـادر دخـل بديلـة. واعتبـارًا مـن عـام 2020، كان نحـو 171,000 معلّـم – أي مـا يقـارب ثلثـي القـوى العاملـة التدريسـية في اليمـن – لم يتقاضـوا رواتبهـم بانتظـام لمـدة أربـع سـنوات، الأمـر الـذي عـرّض ملايـين الأطفـال الإضافيـين لخطـر الانقطـاع عـن التعليـم مـع اسـتمرار انسـحاب المعلّمـين مـن المهنـة. وقـد نتـج عـن ذلـك جيـل مـن الشـباب يعـاني مـن فجـوات كبـيرة في المهـارات الأساسـية، وهـو مـا يقيّـد بصـورة مبـاشرة حجـم الكـوادر القـادرة مـن الموظفـين وروّاد الأعـمال المتاحـين للمؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة. وتفيـد الـشركات بصعوبـات في العثـور عـلى عـمال يمتلكـون حتـى المهـارات التقنيـة أو الإداريـة أو اللغويـة الأساسـية. كـما انخفـض مـؤشر التنميـة البشريـة في اليمـن إلى واحـد مـن أدنى المسـتويات عالميًـا، معـبّرًا عـن الأثـر العميـق للحـرب عـلى التعليـم والصحـة؛ إذ احتـلّ البلـد المرتبـة 183 مـن أصـل 191 دولـة في تقريـر مـؤشر التنميـة البشريـة لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي لعـام 2022/2021، وهـي المرتبـة الأدنى في المنطقـة العربيـة. وفـوق ذلـك، تـؤدي معـدلات سـوء التغذيـة الواسـعة وتـردّي الأوضـاع الصحيـة – حيـث يعـاني أكـثر مـن 3.5 ملايـين طفـل يمنـي دون سـن الخامسـة مـن سـوء تغذيـة حـاد في ظـل الأزمـة المسـتمرة – إلى إضعـاف التطـور المعـرفي والإنتاجيـة. وباختصـار، دمّـر النـزاع رأس المـال البـشري في اليمـن، وتـرك قـوى العمـل أقـل مهـارة، وأضعـف صحـة، وأقـل اسـتعدادًا لقيـادة تنافسـية المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة. وسـيكون إعـادة بنـاء المـدارس، ودفـع رواتـب المعلمـين، وتوفـير برامـج التدريـب محـورًا أساسـيًا لأي تعـافٍ بعـد النـزاع بهـدف تعزيـز مهـارات وإنتاجيـة القـوى العاملـة اليمنيـة.

1.71 مليون	طفل نازح داخلياً
2 مليون	طفل خارج المدرسة
10.2 مليون	طفل بحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية الاساسية
9.85 مليون	طفل دون وصول إلى مياه أمنة أو خدمات الصرف الصحي أو النظافة
8.1 مليون	طفل بحاجة الى دعم طارئ في التعليم

الوصـول إلى الأسـواق وسلاسـل القيمـة:

تُعَـدّ قـدرة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة عـلى الوصـول إلى الأسـواق – المحليـة والدوليـة – عامـلًا حاسـمًا في تحديـد مـدى تنافسـيتها. ويُشـار إلى حجـم السـوق ودرجـة اندماجـه باعتبارهـما مـن محـرّكات التنافسـية إذ يـرد «حجـم السـوق» كأحـد ركائـز مـؤشر التنافسـية العالميـة GCI. المؤسسـات التـي تتمكّـن مـن النفـاذ إلى أسـواق أوسـع أو التصديـر تمتلـك فرصًـا أكـبر للتوسـع وتحسـين الكفـاءة.

ومـع ذلـك، تواجـه المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة غالبًـا صعوبـات كبـيرة في الارتبـاط بسلاسـل القيمـة العالميـة، أو إيجـاد مشـترين في الخـارج، أو الوفـاء بالمعايـير الدوليـة. وتشـير دراسـات المركـز الـدولي للتجـارة (ITC) إلى أن الوصـول إلى معلومـات الأسـواق وفـرص التصديـر يمثّـل عنـق زجاجـة رئيسـيًا أمـام نمـو هـذه المؤسسـات. فعـلى سـبيل المثـال، تفتقـر العديـد مـن المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة إلى المعلومـات الكافيـة عـن الطلـب الخارجـي، أو تصطـدم بإجـراءات جمركيـة معقـدة، مـا يحـد مـن قدرتهـا عـلى التصديـر. و يمكـن أن يسـهم تعزيـز البنيـة التحتيـة والسياسـات المرتبطـة بالتجـارة – مثـل تيسـير الإجـراءات التجاريـة وخفـض تكاليـف التصديـر – في رفـع تنافسـية المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة. وبالمثـل، يسـاعد ربـط هـذه المؤسسـات بشـبكات وتكتـلات (مثـل الجمعيـات القطاعيـة، أو الـشراكات مـع الـشركات الكبـرى أو الـشركات متعـددة الجنسـيات) في تمكينهـا مـن اكتسـاب

نبض الاقتصاد

الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

المعرفة بالأسواق واستيفاء متطلبات الجودة. وفي العديد من المناطق، تحسّنت تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دمجها في سلاسل توريد شركات أكبر، ما أتاح لها الوصول إلى التكنولوجيا، والإرشاد، والطلب المستقر. وعليه، يُعَدّ ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأسواق – من خلال تحسين المعلومات المتاحة، وتيسير التجارة، وتعزيز شبكات العلاقات – عاملًا رئيسيًا في تعزيز قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي.

أدّى النزاع في اليمن إلى تفكيك الأسواق المحلية وعزل البلاد عن التجارة العالمية، مما قيّد بشدة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق. فقد انكمش الاقتصاد بصورة حادّة، وتقلّص حجم السوق الكلي والطلب المتاح أمام الأعمال التجارية. وبين عامي 2015 و2023، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في اليمن بنسبة

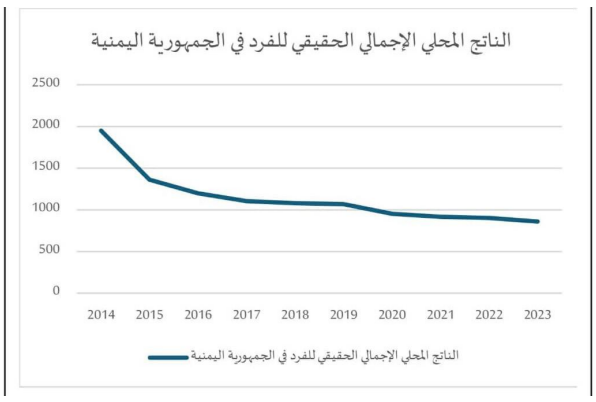

54 ٪. وعلى المستوى العملي، فإن هذا الانهيار – إلى جانب تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم – دفع الغالبية العظمى من اليمنيين إلى هوّة الفقر، وقلّص بشكل كبير القوة الشرائية للمستهلكين. إذ يعيش أكثر من 80 ٪ من السكان الآن تحت خط الفقر، ويواجه أكثر من 17 مليون شخص انعدامًا في الأمن الغذائي. وهذه الحالة الواسعة من الإفقار تعني أن المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة باتت تمتلك قاعدة أصغر بكثير من العملاء القادرين على الشراء، الأمر الذي يعيق نموّها.

كما أدّت الحرب إلى تفتيت السوق الوطنية الموحدة سابقًا إلى مناطق نفوذ منقسمة. فخطوط التماس ونقاط التفتيش تعرقل حركة السلع بين المحافظات، في حين أدّى الانقسام الفعلي في البلاد إلى ظهور لوائح مختلفة، ومؤسسات مكرَّرة، بل وتداوُل عملات متباينة في السوق. ويسهم هذا التشظّي في رفع تكاليف المعاملات وزيادة درجة عدم اليقين أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول العمل على مستوى اليمن ككل، إذ تجد نفسها مضطرة للتعامل مع أنظمة وقواعد وسلطات

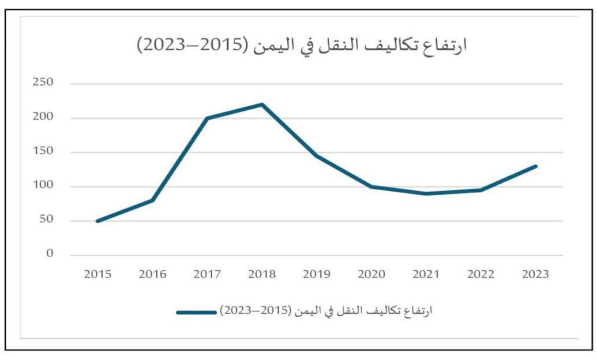

متعددة.

وأصبحت الخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة أكثر صعوبة من أي وقت مضى. فقد ارتفعت تكاليف النقل بسبب شحّ الوقود والحاجة إلى سلوك طرق طويلة ملتوية هربًا من مناطق الاشتباكات. كما تضطر الشركات التي تنقل السلع للتعامل مع عدد كبير من نقاط التفتيش التي قد تفرض رسومًا غير رسمية، أو تصادر الشحنات في بعض الحالات، وهو ما يثبط حركة التجارة الداخلية ويزيد من أعباء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أصبح الوصول إلى الأسواق الدولية أكثر تقييدًا أيضًا. فقد جرى عمليًا عزل اليمن عن كثير من سلاسل القيمة العالمية منذ تصاعد وتيرة الحرب. وتعرّضت القطاعات التصديرية الحيوية – وعلى رأسها النفط، الذي كان يمثّل الجزء الأكبر من عائدات الصادرات اليمنية – لشلل شبه كامل، نتيجة تكرار استهداف حقول الإنتاج ومنشآت التصدير أو فرض الحصار عليها. أما الصادرات غير النفطية من اليمن – مثل البن والعسل والمنتجات البحرية – فما تزال محدودة للغاية، متأثرة بانهيار منظومات

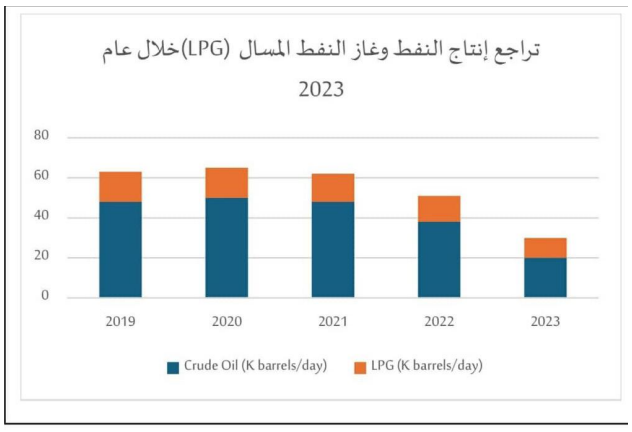

الخدمات اللوجستية المرتبطة بالنزاع، وعجز الكثير من المنتجين عن الوفاء بالمعايير الدولية في ظل حالة الفوضى القائمة. وفي الوقت نفسه، تعرّضت واردات السلع الأساسية لقيود مشددة. فحتى قبل اندلاع النزاع، كان اليمن يعتمد على الواردات لتلبية نحو 90 ٪ من احتياجاته من الغذاء الأساسي والوقود. وخلال الحرب، أدّت القيود الجوية والبحرية والأضرار التي لحقت بالموانئ إلى خنق تدفّق الإمدادات بشكل دوري، بحيث هبطت في بعض الفترات كميات واردات الغذاء والوقود إلى نحو نصف المستوى المطلوب لتغطية الاحتياجات. ونتج عن ذلك نقص مزمن وارتفاع كبير في أسعار المدخلات التي تحتاجها الشركات المحلية، بدءًا من المواد الخام وقطع الغيار، وصولًا إلى مختلف مستلزمات الإنتاج، وهو ما ينعكس مباشرة في زيادة تكاليف التشغيل وانكماش القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأطر القانونية والتنظيمية (Legal and Regulatory Frameworks):

تمنح الأطر القانونية المتَّسمة بالوضوح والعدالة وقابلية التوقّع – بما في ذلك حماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وحماية المستثمرين – المؤسساتَ الصغيرة والمتوسطة الثقة اللازمة للاستثمار والتوسع. فعلى سبيل المثال، تُسهم المحاكم الفعّالة وآليات إنفاذ العقود في خفض مخاطر ممارسة الأعمال بالنسبة لهذه المؤسسات. وبالمثل، ينبغي أن تكون اللوائح المرتبطة ببدء النشاط التجاري، والإعسار/الإفلاس، والضرائب، والتراخيص متناسبة مع قدرات الشركات. فإذا كانت التكاليف أو المدد الزمنية المطلوبة للامتثال للمتطلبات التنظيمية الأساسية مرتفعة للغاية، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى البقاء في القطاع غير الرسمي أو تصبح أقل قدرة على المنافسة. وقد قامت مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business) تاريخيًا بقياس مثل هذه الجوانب – بما في ذلك عدد الخطوات اللازمة لبدء نشاط تجاري، وسهولة تسجيل الملكية، والحصول على الكهرباء، والحصول على تصاريح البناء، والحصول على الائتمان، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتسوية حالات الإعسار. بصورة متّسقة، كانت الاقتصادات التي تحقق نتائج أفضل في هذه المؤشرات تمتلك قطاعات مؤسسات صغيرة ومتوسطة أكثر ديناميكية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لم يكن يقيس جميع الأبعاد ذات الصلة (مثل الاستقرار الكلي أو الفساد بصورة مباشرة) ، لكنه قدّم مع ذلك مؤشرًا مفيدًا على عبء الإطار التنظيمي الواقع على كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وباختصار، تُشكِّل اللوائح المبسَّطة، والحماية القانونية القوية، والحوكمة الجيدة ركيزة أساسية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خفض حواجز الدخول وتكاليف التشغيل.

القدرات الداخلية والابتكار:

إلى جانب العوامل الخارجية، تؤثّر الموارد الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجياتها تأثيرًا مباشرًا في مستوى تنافسيتها؛ ويشمل ذلك قدرتها على الابتكار، وتبنّي التقنيات الجديدة، والحفاظ على الجودة،

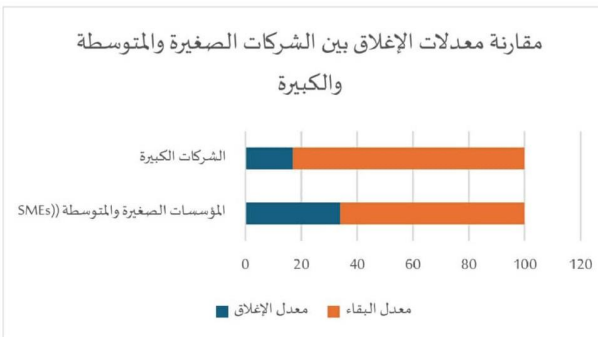

والتكيّف مع تغيّرات السوق. ويقدّم إطار SME Competitiveness Outlook الصادر عن المركز الدولي للتجارة تقسيمًا لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة ركائز رئيسة: القدرة على المنافسة (من حيث كفاءة العمليات وضبط التكاليف والجودة)، والقدرة على التواصل (من حيث الوصول إلى المعلومات وبناء الشبكات)، والقدرة على التغيير (من حيث الابتكار والقدرة على التكيّف). وتتأثر هذه القدرات بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية التي سبق تناولها، مثل البنية التحتية والتمويل والمؤسسات؛ فمثلاً تعتمد قدرة المنشأة على المنافسة على توافر بنية تحتية ذات جودة وبيئة أعمال داعمة، في حين ترتبط القدرة على التغيير والابتكار بامتلاك المهارات وتوفّر التمويل اللازم للاستثمار في الأفكار الجديدة. وتميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل باستمرار على تحسين منتجاتها أو عملياتها – من خلال البحث والتطوير، وتبنّي أفضل الممارسات، والتعلّم من ملاحظات السوق – إلى بناء ميزة تنافسية متقدمة. وفي المقابل، يمكن أن تسهم الشبكات والعلاقات الاجتماعية – بما في ذلك الروابط مع منشآت أخرى والمشاركة في العناقيد الصناعية أو سلاسل القيمة – في تعويض صِغَر حجم هذه المؤسسات عبر تحقيق مكاسب في الكفاءة الجماعية، مثل تقاسم المعرفة أو التجميع للوصول إلى وفورات الحجم. وبشكل عام، تؤكد الأدبيات أن تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلّب مقاربة شاملة تجمع بين تحسين البيئة الخارجية وبناء القدرات الداخلية لهذه المؤسسات في آن واحد.

تحت وطأة الضغوط الهائلة التي فرضتها الحرب، تركزت القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن على مجرّد البقاء، أكثر من تركيزها على النمو أو الابتكار. فقد دمّر النزاع الموارد المتاحة على مستوى المنشأة – المالية والبشرية والمادية – التي تحتاجها الشركات للحفاظ على كفاءة عملياتها والتكيّف مع تغيّرات الأسواق. وأظهر تقييم سريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأولى من الحرب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت القطاع الأكثر تضررًا، حيث اضطرت نحو 34 ٪ من المؤسسات المتوسطة الحجم إلى الإغلاق، وهي نسبة تعادل ضعف معدل الإغلاق لدى الشركات الكبيرة. أما المنشآت التي نجحت في الاستمرار، فقد اضطرت في الغالب إلى تقليص حجمها بشكل حاد. وغادر كثير من الموظفين المهرة البلاد أو تم الاستغناء عنهم، بينما تُستنزَف طاقة الإدارة في الاستجابة اليومية للأزمات. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك مجال يُذكر لوضع استراتيجيات طويلة الأجل أو الاستثمار في الابتكار، في حين تكافح الشركات لمجرّد إبقاء أبوابها مفتوحة وتشغيل الحد الأدنى

أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs)

التحدي الرئيسي	الوصف
نقص التمويل	صعوبة الحصول على قروض أو استثمارات بسبب شلل القطاع المصرفي وارتفاع المخاطر.
اضطرابات سلاسل الإمداد	صعوبة الوصول إلى المواد الخام والمنتجات نتيجة الحصار وتقييد حركة النقل.
فقدان الموارد البشرية	هجرة الكوادر الماهرة والاستغناء عن الموظفين المؤهلين.
تدمير البنية التحتية	انقطاع الكهرباء، وتضرّر الطرق، وغياب الخدمات الأساسية.
انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي	صعوبة التخطيط للمستقبل وارتفاع المخاطر التشغيلية.
انكماش السوق	تراجع القوة الشرائية وحجم قاعدة العملاء.

من الخدمات (أحيانًا حرفيًا، في ظل انقطاعات الكهرباء المتكررة). وقد شَهِد الوصول إلى التمويل شبه انهيار كامل؛ إذ أفاد أكثر من 70 ٪ من الشركات بعدم توفر أي مصادر تمويل خارجية منذ بدء الحرب، في حين لم ينجح سوى 14 ٪ فقط في الحصول على أي قروض. ومع شلل البنوك تحت تأثير الاضطراب الاقتصادي وارتفاع مخاطر الائتمان، لم يعُد بإمكان روّاد الأعمال الاستثمار بسهولة في معدات جديدة، أو تحديث التكنولوجيا، أو تطوير المنتجات، بل تُوجَّه معظم الموارد المتاحة إلى تغطية النفقات التشغيلية أو ابتكار حلول مؤقتة للتعامل مع أوجه النقص التي تفرضها ظروف الحرب.

تُضعِف اضطرابات سلاسل الإمداد قدرات الشركات على نحوٍ إضافي؛ فبحسب الاستبيان نفسه، واجهت 75 ٪ من الشركات صعوبة في الحصول على مدخلاتها المعتادة وتكوين مخزون كافٍ خلال فترة النزاع، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى القيود المفروضة على الواردات واضطرابات النقل الداخلي. فعلى سبيل المثال، لم يتمكّن تجّار التجزئة من توفير السلع الحيوية (إذ يشير الاستبيان إلى أن الحصول على مواد أساسية مثل الأدوية والدقيق أصبح صعبًا، كما عانت الشركات الصناعية من نقص المواد الخام وقطع الغيار. وفي مثل هذه البيئة، يصبح الحفاظ على جودة الإنتاج أو استقراره أمرًا بالغ الصعوبة، ناهيك عن السعي نحو الابتكار. واضطرت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استخدام أي مدخلات

يجب أن تكون الإضاءة في قاعات العمل جيدة بحيث لا تحدث أي إجهاد في العين وتخفيض الضجيج وإيجاد الحلول الهندسية المناسبة.

نبض الاقتصاد

الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

متاحة أو تغيير خطوط إنتاجها بالكامل للتكيّف مع النقص، وهو ما يعكس نمطًا من القدرة التكيفية، لكنه قائم على الضرورة أكثر من كونه ابتكارًا استباقيًا. وفي الوقت نفسه، يعمل أصحاب الأعمال في غياب إطار تنظيمي وأمني مستقر، ما يجعل خطط التوسع أو إطلاق مشاريع جديدة محفوفة بمستويات عالية من المخاطر. ويُعَدّ من الدلالات اللافتة أنه في تقييم لتوقعات عام واحد خلال فترة الحرب، أعرب ما يقارب نصف مالكي الأعمال عن خشيتهم من اضطرارهم إلى الإغلاق خلال 12 شهرًا، وهو ما يبرز حجم حالة عدم اليقين السائدة. كما جرى تصنيف المخاوف الأمنية كأعلى قيد في معظم المناطق تقريبًا، بما يؤكد أنه في غياب السلام لا تكاد الشركات تستطيع التخطيط للمستقبل. ورغم حدة هذه الظروف، برزت روايات عن الصمود والتكيّف الإبداعي بين روّاد الأعمال اليمنيين؛ إذ استطاع عدد ملحوظ من الشركات تحديد فرص متخصصة أفرزتها الأزمة. فعلى سبيل المثال، اتجه بعض المنتجين المحليين إلى تصنيع الكمامات والمعقمات وغيرها من الاحتياجات عندما انقطعت الواردات، بينما تحوّل آخرون إلى مجالات تصنيع الأغذية أو حلول الطاقة الشمسية في ظل ارتفاع الطلب عليها خلال الحرب. وقد أشار ما يقارب 50٪ من الشركات التي شملها الاستبيان إلى ظهور فرص سوقية جديدة أوجدها النزاع – خاصة في السلع الأساسية والطاقة الشمسية – وحاولت الاستفادة منها. ويُعَدّ الانتشار السريع لتركيبات الطاقة الشمسية صغيرة النطاق مثالًا واضحًا على ذلك، حيث بادر التجّار والفنّيون إلى تطوير حلول تلبي حاجة السكان إلى الكهرباء. وبالمثل، جاء توسّع خدمات النقود عبر الهاتف المحمول في بعض المناطق استجابةً للاختلالات في السيولة النقدية وعمل القطاع المصرفي. وتُظهِر هذه الأمثلة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن قادرة، تحت الضغط، على إبداء قدر كبير من المرونة والابتكار العملي، إلا أن هذه الابتكارات التكيفية غالبًا ما تظل محدودة النطاق، ومن الصعب أن تتحوّل إلى تنافسية واسعة وقابلة للاستدامة في ظل غياب بيئة مستقرة ودعم خارجي.

تحليل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن في ظل العوامل المحلية

تتأثر تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطيف واسع من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات رئيسة: قدرات المنشأة، ومنظومة الأعمال (بيئة الأعمال المحيطة)، والبيئة الوطنية. وإلى جانب هذه الركائز الأساسية، تضيف العولمة مجموعة من الديناميكيات الخاصة التي تعيد تشكيل المشهد التنافسي باستمرار.

قدرات المنشأة: نقاط القوة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتموضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن عند مستوى «ناشئ»

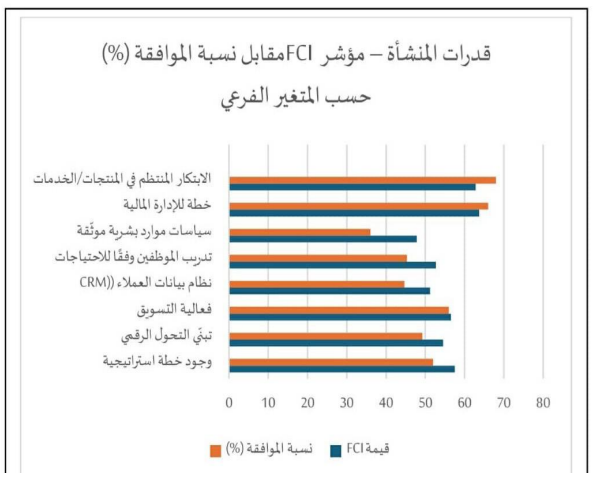

من حيث القدرات؛ إذ يبلغ المؤشر المركّب لقدرات المنشأة (Firm Capabilities Index – FCI) نحو 55.8 من 100. وتظهر مواطن القوة في الإدارة المالية (63.7 من 100؛ 66 ٪ موافقة) وابتكار المنتجات/الخدمات (62.8 من 100؛ 68 ٪ موافقة). وتشمل القدرات المتوسطة كُلًّا من التخطيط الاستراتيجي (57.5 من 100)، وفعالية التسويق (56.5 من 100)، وتبنّي التقنيات الرقمية (54.5 من 100). أما أضعف الركائز فهي سياسات الموارد البشرية الموثّقة – كالوصوف الوظيفية، والتوظيف العادل، والإجراءات الأساسية – (47.8 من 100؛ 36 ٪ موافقة)، وأنظمة بيانات العملاء/إدارة علاقات العملاء (51.2 CRM من 100؛ 44.7 ٪ موافقة)، والتدريب المنتظم للموظفين (52.7 من 100؛ 45.3 ٪ موافقة). وترتفع القدرات بشكل حاد مع حجم المنشأة (متناهية الصغر 47.2؛

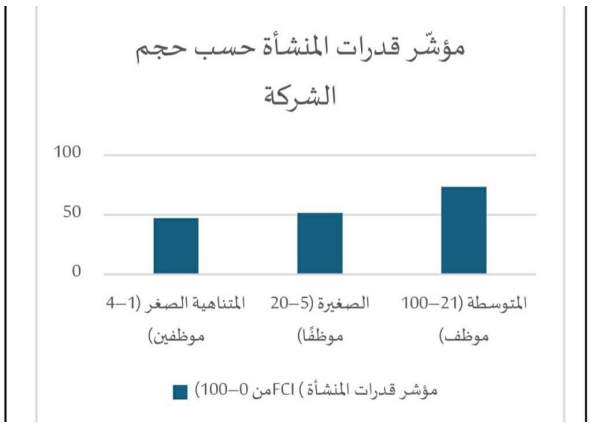

صغيرة 51.6؛ متوسطة 73.5؛ كبيرة 71.0)، بما يشير إلى «فجوة رسمية» هيكلية في الشركات الأصغر حجمًا، حيث تفتقد هذه الفئات للبنى الأساسية المرتبطة بالموارد البشرية والبيانات والتدريب.

كما تبدو الفوارق القطاعية حادّة؛ إذ تتفوق قطاعات الخدمات والتجارة بوضوح على القطاعات الإنتاجية الثقيلة في ركيزتين محوريّتين. ففي مجال التخطيط الاستراتيجي، تتصدر قطاعات الصحة (88.2)، وتجارة الجملة والتجزئة (80.5)، والتعليم والتدريب (79.2)، بينما تتخلّف السياحة والضيافة (32.8)، والمعادن والهندسة (29.8)، ومواد البناء (27.0) بفارق كبير. وفي ما يتعلق ببيانات العملاء/أنظمة CRM، تأتي الصحة في المقدمة (85.5)، تليها تجارة الجملة والتجزئة (74.2)، ثم التعليم والتدريب (69.0)، مقابل مستويات متدنية في المعادن والهندسة (25.2)، ومواد البناء (31.5)، والمنسوجات والملابس (31.8)، والسياحة (32.8).

والخلاصة أن معظم الشركات قادرة على إدارة ماليتها وابتكار عروض جديدة، لكن الكثير منها – خاصة متناهية الصغر والصغيرة والقطاعات الإنتاجية الثقيلة – لا يزال يفتقر إلى نظم الموارد البشرية وبنى بيانات العملاء اللازمة لتحويل الجهد المبذول إلى طلب مستقر ومستدام. ومن ثمّ ينبغي أن تركز السياسات على إضفاء الطابع الرسمي منخفض التكلفة على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة (نماذج جاهزة للموارد البشرية، إجراءات تشغيل قياسية مبسطة SOPs، وأنظمة CRM خفيفة)، إلى جانب برامج تطوير مستهدفة حسب القطاع لقطاعات البناء والمعادن والسياحة، وبرامج «التحول الرقمي نحو السوق» التي تربط بين اعتماد أنظمة نقاط البيع POS/وCRM وجهود ترويجية مركّزة.

منظومة الأعمال: الروابط الخارجية والدعم

تشير بيانات الاستبيان إلى منظومة أعمال قوية في جانبها الصاعد وضعيفة في جانبها الهابط؛ وبصياغة عملية: تعرف الشركات جيدًا كيف تؤمّن مدخلاتها، وتدير علاقاتها مع المورّدين، وتصغي لعملائها، لكن كثيراً منها – خصوصًا المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة – يعجز عن تحويل هذه المزايا إلى مبيعات مستقرة بسبب افتقارها إلى القنوات (الموزعين/تجّار الجملة/المنصات الرقمية) والشراكات الرسمية التي تيسّر الوصول إلى السوق. ويبلغ المؤشر المركّب لمنظومة الأعمال (Business Ecosystem Index – BEI) نحو 62.0 من 100. وتُظهِر القراءة التفصيلية بحسب الأبعاد الفرعية (المؤشر؛ نسبة الموافقة) أداءً قويًا نسبيًا في شبكات المورّدين والعملاء؛ إذ تسجّل علاقات المورّدين 74.5 (83.3 ٪)، وتبلغ درجة التفاعل مع ملاحظات العملاء 67.7 (69.3 ٪). وتأتي القدرة على الصمود والاستمرارية في مستوى متوسط عند 61.5 (57.3 ٪). أما أضعف الركائز فهي قنوات التوزيع 56.5 (52.0 ٪)، وعلى نحو أوضح، الشراكات

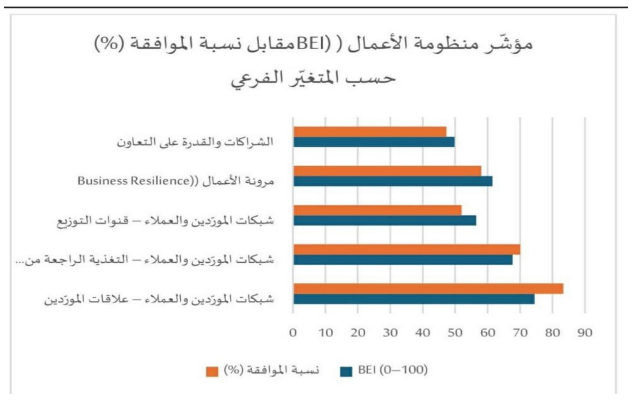

والقدرة على التعاون 49.8 (47.3 ٪). وبلغة تحليلية، تستطيع الشركات تأمين مدخلاتها وجمع تغذية راجعة من عملائها، غير أن كثيرًا منها – وبالأخص المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة – لا ينجح في تحويل هذه المزايا إلى مسارات موثوقة للوصول إلى السوق وإلى شراكات مُؤَسْسة، بسبب محدودية قنوات التوزيع وغياب التعاون المنظَّم والمؤسسي.

تُظهِر نتائج مؤشر منظومة الأعمال بحسب حجم المنشأة وجود تدرّج واضح مرتبط بالحجم؛ إذ تسجّل المؤسسات المتناهية الصغر 53.1، والصغيرة 62.3، والمتوسطة 75.7، والكبيرة 71.8، مع حدوث قفزة حاسمة بين فئة المتناهية الصغر والمتوسطة. وتبرز أكبر الفوارق تحديدًا في المجالات التي تحتاج فيها الشركات الأصغر إلى بنية تنظيمية أوضح؛ مثل قنوات التوزيع (46.4 في المتناهية الصغر مقابل 74.1 في المتوسطة)،

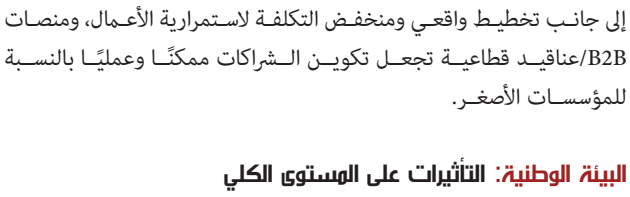

والتعاون والشراكات (34.3 مقابل 70.7)، وإلى حدٍّ أقل القدرة على الصمود والاستمرارية (49.6 مقابل 72.4).

كما تُظهِر نتائج درجة عالية من التباين القطاعي عند حصر التحليل في الفئات التي تضم عددًا من المستجيبين $n \geq 6$؛ إذ يتصدر قطاع الجملة والتجزئة المؤشر عبر جميع الأبعاد الفرعية تقريبًا (العلاقات مع المورّدين 91.7، التغذية الراجعة من العملاء 83.3، التوزيع 72.2، القدرة على الصمود 83.3، والتعاون 83.3). كما يقدّم قطاع الخدمات الصحية أداءً قويًا (نحو 77–81 عبر الأبعاد الفرعية). ويجمع قطاع الأغذية والمشروبات بين أداء متقدّم في التوزيع 80.6 مقابل تعاون أضعف نسبيًا 44.4. أما قطاعات التعليم والتدريب، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية، فتقع في الشريحة المتوسطة–العليا (نحو 61–71) مع ملفات أداء متوازنة نسبيًا. وفي المقابل، تُظهِر القطاعات ذات الكثافة الإنتاجية العالية احتكاكات واضحة في جانب السوق (Downstream)، كما في مواد البناء (التوزيع 34.1؛ التعاون 13.6)، والمعادن والهندسة (38.3؛ 28.3)، والمنسوجات والملابس (45.0؛ 26.7). وتفسّر هذه الفجوات في قنوات الوصول إلى السوق وفي الشراكات المؤسسية المنظَّمة سبب عدم تحوّل آليات التوريد الفعّالة والتعلّم من العملاء بشكل منتظم إلى نمو في المبيعات. ومن ثمّ، يمكن القول إن القيود المقيّدة في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في الوصول إلى الأسواق وهندسة التعاون؛ ما يستدعي استجابات عملية تشمل تيسير الربط مع الموزعين وتجار الجملة، وبرامج التجارة الإلكترونية المرتبطة بأنظمة نقاط البيع، إلى جانب تخطيط واقعي ومنخفض التكلفة لاستمرارية الأعمال، ومنصات B2B/عناقيد قطاعية تجعل تكوين الشراكات ممكنًا وعمليًا بالنسبة للمؤسسات الأصغر.

البيئة الوطنية: التأثيرات على المستوى الكلي

تُظهِر بيانات الاستبيان أن البيئة الوطنية التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن بيئة مقيدة بدرجة كبيرة. ويبلغ المؤشر المركّب للبيئة الوطنية (National Environment Index – NEI) نحو 50 من 100، مع تباين واضح عبر تسعة متغيرات فرعية. وتميل العوامل القريبة من مستوى المنشأة إلى تسجيل درجات أعلى نسبيًا، في حين تؤدي هشاشة البنية التحتية على مستوى النظام وضعف وضوح

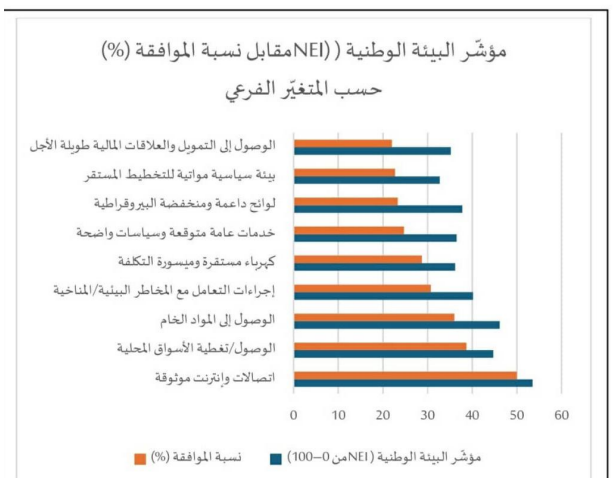

يجب عدم تخزين المواد الأولية للإنتاج داخل قاعة العمل تجنباً لحدوث حرائق مع ضرورة إيجاد مخارج للطوارئ.

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

السياسـات إلى خفـض المـؤشر الـكلي.

ي زداد مـؤشر NEI مـع حجـم المنشـأة، بمـا يعكـس مـا يمكـن وصفـه بـ»عائـد الحجـم» الهيـكلي؛ حيـث تسـجّل المؤسسـات المتناهيـة الصغـر أضعـف نتيجـة مركّبـة (متأثـرة أساسًـا بالحصـول عـلى التمويـل، والقـدرة عـلى الوصـول إلى الكهربـاء، وعـدم اليقـين السياسـاتي)، بينـما تتحسـن أوضـاع المؤسسـات الصغـيرة هامشـيًا، وتسـجل المؤسسـات المتوسـطة قفـزة واضحـة، وتحافـظ المؤسسـات الكبـيرة عـلى مسـتويات متوسـطة-عالية، مـع اسـتمرار معاناتهـا مـن تحديـات الكهربـاء والتمويـل. وتظهـر الفجـوات الأكـثر حـدّة بـين الأحجام في موثوقيـة إمـدادات الكهربـاء، ودرجـة الاحتـكاك التنظيمـي/الإداري، ومـدى

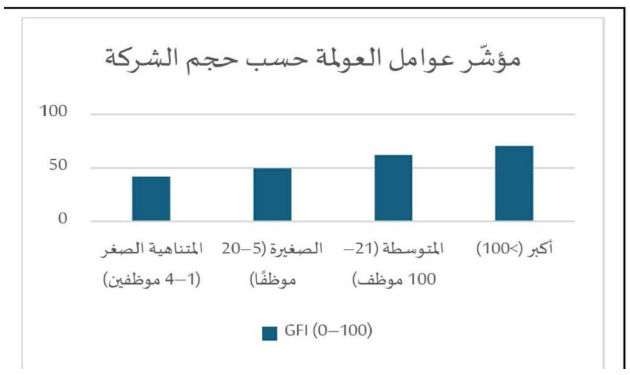

تغطيـة الأسـواق؛ وهـي مجـالات تسـتفيد فيهـا الـشركات الأكـبر مـن قدرتهـا عـلى تحمّـل التكاليـف الثابتـة والاسـتفادة مـن الإجـراءات الرسـمية أكـثر مـن غيرهـا.

وعـلى مسـتوى الأبعـاد الفرعيـة، يُعـدّ الاتصـالات والإنترنـت الموثوقـان الركيـزة الأقـوى (درجـة تقريبيـة ≈64؛ مـع موافقـة نحـو 51 ٪ مـن المسـتجيبين)، تليهـما مسـتوى توقعيـة الخدمـات العامـة ووضـوح السياسـات (≈56؛ نحـو 34٪ موافقـة)، ثـم سـهولة الوصـول إلى المـواد الخام (≈55؛ نحـو 44 ٪ موافقة). ويظهـر أداء متوسـط-منخفض في مـدى تغطيـة الأسـواق المحليـة (≈53؛ نحـو 35 ٪ موافقـة) وإجـراءات التعامـل مـع المخاطـر البيئيـة وتغـير المنـاخ (≈49؛ نحـو 26 ٪ موافقـة). أمـا أضعـف الركائـز فهـي توفـر الكهربـاء بصـورة مسـتقرة وميسـورة الكلفـة (≈46؛ نحـو 33 ٪ موافقـة)، والإطـار التنظيمـي الداعـم والمنخفـض البيروقراطيـة (≈45؛ نحـو 32 ٪ موافقـة)، والبيئـة السياسـية الملائمـة للتخطيـط المسـتقر (≈42؛ نحـو 21 ٪ موافقـة)، وفي قـاع التوزيـع يـأتي الوصـول إلى التمويـل والعلاقـات الماليـة طويلـة الأجـل (≈39؛ نحـو 22 ٪ موافقـة). وبلغـة عمليـة، تسـتطيع الـشركات في كثـير مـن الأحيـان الاتصـال بالإنترنـت، وأحيانًـا تأمـين المدخـلات، وأحيانًـا أخـرى الاسـتفادة مـن قـدر مـن توقعيـة الخدمـات العامـة؛ غـير أن اختناقـات التمويـل، وعـدم موثوقيـة الكهربـاء، وحالـة عـدم اليقـين التنظيمي/السـياسي تتضافـر لتقويـض قـدرة هـذه الـشركات عـلى التنفيـذ المتّسـق والنمـو.

ويُظهِـر التحليـل تباينًـا قطاعيًـا واضحًـا؛ إذ تقـع قطاعـات الجملـة والتجزئـة، والتعليـم والتدريـب في الشريحـة العليـا مـع درجـات أفضـل وأكـثر اتسـاقًا في تغطيـة الأسـواق، وجـودة الاتصـالات، وتوقعيـة الخدمـات. ويسـتفيد قطـاع الأغذيـة والمشروبـات مـن وصـول أفضـل نسـبيًا للمدخـلات والأسـواق، لكنـه يتأثـر سـلبًا بأوضـاع الكهربـاء والتمويـل. كـما يقـدّم قطـاع الخدمـات الصحيـة أداءً متوازنًـا في الشريحـة المتوسـطة-العليا، مـع بقائـه معرضًـا لمخاطـر الكهربـاء وتقلبـات السياسـات. وكـما هـو متوقَّـع، يتصـدر قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والخدمـات الرقميـة مـؤشرات الاتصـالات، ويحتـل مرتبـة متوسـطة في بقيـة الأبعـاد. وفي الطـرف الأدنى، تعـاني القطاعـات ذات الكثافـة الإنتاجيـة العاليـة - مثـل مـواد البنـاء، والمعـادن والهندسـة، والمنسـوجات والملابـس - مـن قيـود حـادة في الكهربـاء، والوصـول إلى التمويـل، والاختناقـات التنظيميـة، كـما يسـجّل قطـاع السـياحة والضيافـة أداءً ضعيفًـا يعكـس هشاشـته أمـام مخاطـر السياسـة والطاقـة. وتـبرز هـذه الأنمـاط وجـود قيـد مـزدوج يتمثـل في موثوقيـة البنيـة التحتيـة (خصوصًـا الطاقـة الكهربائيـة) ووضـوح الأطـر المؤسسـية (في التمويـل والتنظيـم)، وهـما عامـلان يضغطـان عـلى آفـاق الاسـتثمار ويحـدّان مـن القـدرة عـلى التوسـع.

وتبعًـا لذلـك، تشـير الإشـارات السياسـاتية إلى أن القيـود المقيِّـدة الأساسـية تتمثـل في الكهربـاء الموثوقـة والميسـورة التكلفـة، والقـدرة العمليـة عـلى الوصـول إلى التمويـل، ودرجـة التوقعيـة الإداريـة. وتشـمل الاسـتجابات السريعـة الفعّالـة: (1) خطـوط تمويـل لـرأس المـال العامـل مخصصـة للمؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة ومنخفضـة المخاطـر عـبر أدوات مثـل الضمانـات الجزئيـة والإقـراض القائـم عـلى الفواتـير، (2) برامـج مسـتهدفة لتحسـين موثوقيـة الكهربـاء في العناقيـد الإنتاجيـة (مـن خـلال حلـول طاقـة هجينـة أو مشـتركة)، و(3) تبسـيط الإجـراءات ووضـع آجـال زمنيـة واضحـة لهـا مـع نوافـذ خدمـة موحّـدة للحصـول عـلى التصاريـح والموافقـات. ويمكـن أن يعـزّز أثـر هـذه التدخـلات مـن خـلال ربطهـا بحـزم خدمـات رقميـة (اتصـالات + مدفوعـات إلكترونية/نقـاط بيـع)، بمـا يوسّـع مـن تغطيـة السـوق ويرفـع كفـاءة التشـغيل.

العوامل المرتبطة بالعولمة

تُظهِـر بيانـات الاسـتبيان أن جاهزيـة المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة في اليمـن للعولمـة لا تتجـاوز مسـتوى متوسـطًا. إذ يبلـغ المـؤشر المركّـب لعوامـل

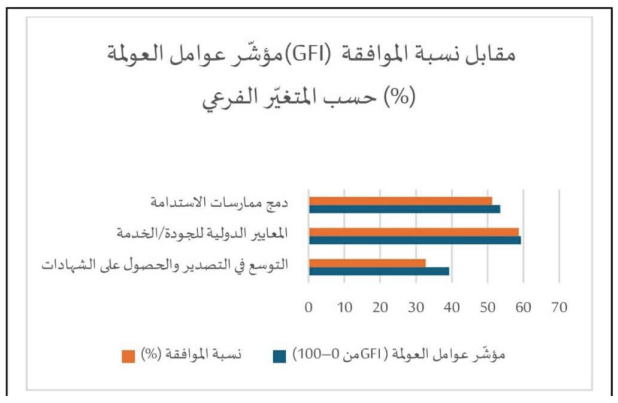

العولمـة (Globalization Factors Index – GFI) نحـو 50.7 مـن 100، مـع تبايـن واضـح عـبر الأبعـاد الفرعيـة الثلاثـة. وتتمثـل القـدرة الأكـثر تطـورًا في الالتـزام بالمعايـير الدوليـة للجودة/الخدمـة (≈59.3؛ 58.7 ٪ موافقـة)، تليهـا درجـة دمـج ممارسـات الاسـتدامة (≈53.5؛ 51.3 ٪ موافقـة). أمـا أضعـف الركائـز فهـي السـعي النشـط نحـو التوسـع في الأسـواق الدوليـة والحصـول عـلى شـهادات الجاهزيـة للتصدير (≈39.3؛ 32.7 ٪ موافقـة). وعـلى المسـتوى التحليـلي، يشـير ذلـك إلى أن عـددًا كبـيرًا مـن الـشركات يعلـن التزامـه بالمعايـير، وبدرجـة أقـل إدماجـه لممارسـات الاسـتدامة، في حـين أن عـددًا أقـل بكثـير يسـتثمر في تطويـر أسـواق خارجيـة موجهـة للتصدير والحصـول عـلى الشـهادات اللازمـة، بمـا يعكـس فجـوة بـين «الجاهزيـة» و»اخـتراق الأسـواق». ويرتفـع مـؤشر GFI بوضـوح مـع حجـم المنشـأة؛ إذ تسـجّل المؤسسـات المتناهيـة الصغـر 41.8، والصغـيرة 49.6، والمتوسـطة 62.1، والكبـيرة 70.2، بمـا يعكـس «عائـد حجـم» واضحًـا. وتظهـر أشـد التدرجـات في بُعـد المعايـير

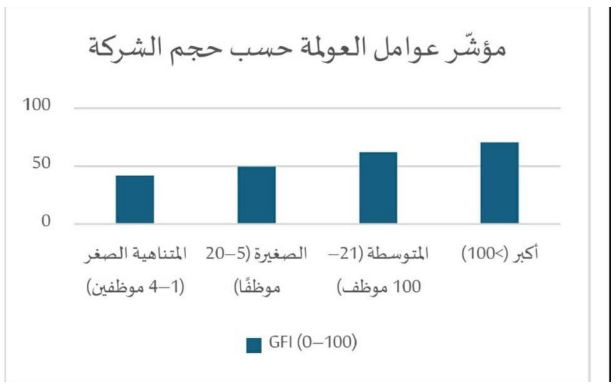

(مـن نحـو 48.4 إلى 75.0 بـين المتناهيـة الصغـر والمتوسـطة) والاسـتدامة (مـن نحـو 44.0 إلى 67.2)، بينـما يرتفـع بعـد التوسـع في التصدير/الحصـول عـلى الشـهادات بصـورة متواضعـة حتـى مسـتوى المؤسسـات المتوسـطة (≈33.1 ← 44.0)، ثـم يقفـز بشـكل ملحـوظ لـدى الـشركات الكبـيرة (≈66.1).

وتشـير هـذه الأنمـاط إلى أن التكاليـف الثابتـة ودرجـة الرسـمية المؤسسـية تمنح الـشركات الأكـبر ميـزة نسـبية في الوفـاء بالمتطلبـات الخارجيـة وإضفـاء الطابـع المؤسـسي عـلى الممارسـات.

كـما يُظهِـر التحليـل تباينًـا قطاعيًـا كبـيرًا؛ إذ تسـجّل قطاعـات الجملـة والتجزئـة، والأغذيـة والمشروبـات مسـتويات مرتفعـة ومتّسـقة في بعـدي المعايـير (≈72) والاسـتدامة (≈72–78)، بينـما يتصـدر قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والخدمـات الرقميـة بُعـد المعايـير (≈78) مـع الحفـاظ عـلى مسـتوى قـوي في الاسـتدامة (≈69). ويجمـع قطـاع الخدمـات الصحيـة بـين معايـير مرتفعـة (≈75) واسـتدامة متوسـطة-عالية (≈69). وفي المقابـل، تـأتي قطاعـات مـواد البنـاء والمنسـوجات والملابـس في الشريحـة الدنيـا عـبر الأبعـاد الثلاثـة، في حـين يُظهِـر قطـاع السـياحة والضيافـة نمطًـا حـادّ التبايـن؛ إذ يسـجّل مسـتوى مرتفعًـا جـدًا في المعايـير (≈81) مقابـل توجّـه ضعيـف للغايـة نحـو التصديـر (≈15) ومسـتوى متـدنٍّ في الاسـتدامة (≈31). وبصـورة عامـة، تعكـس هـذه الفجـوات القطاعيـة قيـدًا مزدوجًـا يتمثـل في محدوديـة تطويـر الأسـواق التصديريـة، وعـدم اتسـاق إضفـاء الطابـع المؤسـسي عـلى الممارسـات خـارج الأنشـطة الخدميـة الكثيفـة.

تقييم التحديات الرئيسية: الترتيب العام والأنماط القطاعية

اسـتنادًا إلى نسـبة التقييـمات ذات الأهميـة العاليـة (9–10)، يُظهِـر الترتيـب العـام للتحديـات أن عـدم الاسـتقرار السـياسي ومحدوديـة الوصـول إلى التمويـل هـما التحديـان الأكـثر حرجًـا، تليهـما اضطرابـات سلاسـل الإمـداد وغيـاب مبـادرات الدعـم الموجَّـه. وتنـدرج في الشريحـة المتوسـطة كلّ مـن ضعـف الـشراكات الاسـتراتيجية (25.3 ٪)، وأضرار البنيـة التحتيـة (22.7 ٪)، ونقـص المهـارات والكـوادر الموهوبـة (20.0 ٪)، في حـين تُعتـبَر محدوديـة برامـج التحـول الرقمـي أقـل هـذه التحديـات حـدة عـلى المسـتوى الـكلي (12.7 ٪). وبالنظـر إلى المتوسـطات المرجّحـة، يحتـل الوصـول إلى التمويـل (6.77) وغيـاب الدعـم الموجَّـه (6.70) الصـدارة، يليهـما مبـاشرة عـدم الاسـتقرار السـياسي (6.50) واضطرابـات سلاسـل الإمـداد (6.49)، بمـا يعـزّز

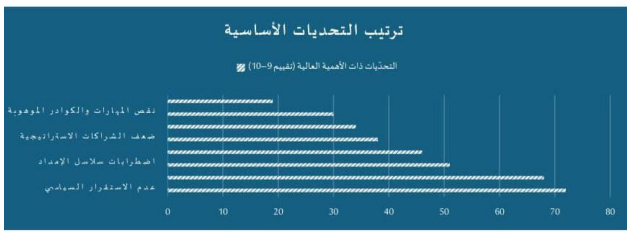

النتيجـة القائلـة إن المخاطـر عـلى المسـتوى الـكلي وقيـود التمويـل هـي العوامـل المهيمنـة، في حـين تسـهم القـدرات التنظيميـة في تشـكيل مسـتوى الصمـود وإمكانـات النمـو.

ويُظهِـر التقسـيم القطاعـي تمايـز واضحـة مبنيـة عـلى البيانـات. إذ يواجـه قطـاع السـياحة والضيافـة درجـة تعـرض حـادّة لاضطرابـات سلاسـل الإمـداد (9.25)، وعـدم الاسـتقرار السـياسي (9.00)، وأضرار البنيـة التحتيـة (8.42)، مـع ارتفـاع قيـود التمويـل أيضًـا (8.67). وفي قطاعـي مـواد البنـاء والمعـادن والهندسـة تتصـدر قيـود التمويـل (9.36؛ 8.67) واختناقـات الإمـداد (8.55؛ 7.87)، في حـين تبـدو البنيـة التحتيـة في مسـتوى متوسـط/منخفض (5.64؛ 2.53). أمـا في الأغذيـة والمشروبـات، فتتمثـل الضغـوط الأعـلى في غيـاب الدعـم الموجَّـه (8.67) وضعـف الـشراكات (7.11)، إلى جانـب التمويـل (7.00)، وليـس في سلاسـل الإمـداد (5.56). وتواجـه قطاعـات التعليـم والتدريـب والصحـة والخدمـات الطبيـة ضغوطًـا واسـعة النطـاق؛ تشـمل عـدم الاسـتقرار السـياسي (7.92؛ 7.50)، وأضرار البنيـة التحتيـة (7.33؛ 6.58)، والتمويـل (7.25؛ 7.00)، والقـدرات (التحـول الرقمـي 7.17؛ 6.75؛ والمهـارات 6.00؛ 6.67).

وفي قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والخدمـات الرقميـة تشـكّل قيـود التمويـل (6.78) والبيئـة التمكينيـة (الدعـم الموجَّـه 6.67؛ البنيـة التحتيـة 6.33) العائـق الرئيـس، أكـثر مـن مخاطـر الإمـداد المبـاشرة (4.89). ويرتكـز وضـع الحـرف اليدويـة/الصناعـات التقليديـة أساسًـا عـلى فجـوات في الدعـم الموجَّـه (6.09). بينـما يُعَـدّ قطـاع الزراعـة والـثروة الحيوانيـة في جوهـره تحديًـا متعلقًـا بالمهـارات (9.00) والبنيـة التحتيـة (8.50)، وليـس بالتمويـل (1.50).

وتُظهِـر مصايـد الأسـماك ضغوطًـا منخفضـة عـلى المسـتوى الـكلي (السـياسي 1.50؛ البنيـة التحتيـة 2.67؛ التمويـل 2.00)، لكنهـا تواجـه قيـودًا مرتفعـة في التحـول الرقمـي (7.33)، والدعـم (6.67)، والـشراكات (6.00). أمـا قطـاع النقـل والخدمـات اللوجسـتية فيتأثـر أكـثر بعـدم الاسـتقرار السـياسي (7.33)، مـع احتـكاكات متوسـطة في الإمـداد والبنيـة التحتيـة (5.33 لـكل منهـما)، ومسـتوى منخفـض نسـبيًا في التمويـل (3.67). ويقـود قطـاع الجملـة والتجزئـة جانـب توافـر الإمـدادات (7.11)، ويسـتفيد مـن دعـم موجـه متوقَّـع نسـبيًا (5.89).

وبشـكل تجميعـي، تدعـم هـذه الأدلـة تبنّـي اسـتجابة ثنائيـة المسـار: أدوات اسـتقرار تُفضَّـل وفـق القطاعـات ذات الاحتـكاكات النظاميـة العاليـة (مثـل تمويـل مرحلي/جسـري لقطاعـات البنـاء والمعـادن والسـياحة، وبرامـج خاصـة للطاقـة/الاتصـال وتخطيـط اسـتمرارية الأعـمال للسـياحة والتعليـم والصحـة)، بالتـوازي مـع أدوات لبنـاء القـدرات ترفـع مـن قـدرة المنشـآت عـلى التكيّـف (تنميـة مهـارات مسـتهدفة في الزراعـة والتعليـم والصحـة وتكنولوجيـا المعلومـات، وشراكات منظوميـه لقطاعـات الأغذيـة والمشروبـات والمنسـوجات والسـياحة، وبرامـج عمليـة للتحـول الرقمـي في مصايـد الأسـماك والتعليـم والصحـة).

تعريف العامل بمخاطر الدَلات التي سيعمل عليها بهدف حمايته من الإصابات المهنية.

نبض الاقتصاد

الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

أكثر من 49 مليار دولار إيرادات سوق الألعاب في الصين خلال 2025

سجل سوق الألعاب المحلية في الصين خلال عام 2025، إيرادات تجاوزت 350 مليار يوان، أي ما يعادل نحو 49.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة 7.68 % على أساس سنوي.

ونقلت وكالة الأنباء القطرية عن التقرير الصادر عن الجمعية الصينية للنشر الصوتي والفيديو الرقمي أن عدد مستخدمي الألعاب في الصين بلغ 683 مليون شخص، بزيادة قدرها 1.35 % عن العام الماضي.

وأظهر التقرير أن الألعاب الصينية حققت إيرادات بقيمة 291 مليار يوان في السوق المحلية، وما يعادل 20.45 مليار دولار أمريكي في الأسواق الخارجية، متجاوزة بذلك عتبة 100 مليار يوان للسنة السادسة على التوالي.

وأرجع التقرير نمو صناعة الألعاب في الصين هذا العام إلى عدة عوامل، أبرزها تحسن الابتكار التكنولوجي، الأداء الملحوظ في الأسواق الخارجية، إلى جانب الجهود المكثفة لحماية اللاعبين القصر.

العملات المشفرة أم الذهب.. أيهما أفضل أداء في 2025؟

سجلت أونصة الذهب مطلع العام 2025 نحو 2.6 ألف دولار، وواصلت ارتفاعها طوال السنة حتى بلغت 4.5 ألف دولار مؤخرًا. فهل الاستثمار في المعدن النفيس أفضل من العملات المشفرة؟

وشهد الذهب والفضة ارتفاعًا في الأسعار هذا العام بنسبة 65 % و130 % على التوالي، حيث قفز سعر الذهب إلى 4.5 ألف دولار للأونصة، فيما تجاوزت قيمة الفضة 71 دولارًا للأونصة.

بالمقابل، انخفض سعر «البيتكوين» منذ بداية 2025 بنسبة 6%، فيما تراجعت العملة المشفرة الكبرى الأخرى «إثيريوم» بنسبة 12 %. أما الأصول الرقمية الأصغر حجمًا، أو ما يُعرف بـ «العملات البديلة»، فقد شهدت انهيارًا بأكثر من 40 %.

وبهذا الصدد، علق يفغيني سوسين، رئيس مركز الاستراتيجيات السوقية في «غازبروم بنك»، في تصريحات نقلها موقع روسيا اليوم قائلًا: «في رأيي، لا تُعد المعادن النفيسة أداة استثمارية بقدر ما هي أداة تحوّط. فإذا أردنا تقييمها، فيجب أن يكون ذلك من هذا المنطلق، لأنها لا تحقق عائدًا داخليًا. ولا شك أن ارتفاع أسعار المعادن الثمينة حاليًا يعزى في المقام الأول إلى سعي المستثمرين والمصارف المركزية لتنويع احتياطياتها وأصولها، في ظل تزايد عدم اليقين بشأن التضخم عالميًا والتوجهات النقدية المستقبلية».

وأضاف: «لذا، ينبغي النظر إلى المعادن النفيسة في هذا الإطار، لا كأداة استثمارية، خاصة وأن السوق يعاني من ارتفاع حاد مقارنة بتكلفة إنتاج هذه المعادن، وهذا يرجع فقط إلى رغبة المستثمرين والمصارف المركزية في تنويع احتياطياتهم. لذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أن المعادن النفيسة قد تشهد تقلبًا ملحوظًا العام المقبل، لا سيما عند النظر إلى مستويات الأسعار التي شهدناها بالفعل».

شبح الخسائر يطارد مستثمري «بيتكوين»

واجه مستثمرو العملات المشفرة عاماً قاسياً مع تعرض عملة «بيتكوين» (Bitcoin) لموجة هبوط حادة، أفقدت السوق العالمي نحو تريليون دولار من قيمته الرأسمالية، مما وضع الأفراد والمؤسسات أمام اختبار قاسي لاستراتيجياتهم الاستثمارية.

ووفقاً لبيانات السوق، سجلت «بيتكوين» تراجعاً بنسبة 10 % عن مستوياتها القياسية السابقة التي بلغت 126 ألف دولار، وهو ما أدى إلى حالة من الإرباك في أوساط المتداولين الصغار (الأفراد) الذين تكبدوا خسائر فادحة نتيجة هذا التذبذب الحاد.

وفي ظل عدم استقرار المشهد المالي، جدد خبراء ومحللون تحذيراتهم من الانجرار خلف «ضجيج الأسواق» غير المستقرة، مؤكدين أن الاندفاع العاطفي في عمليات البيع أو الشراء قد يضاعف من حجم الخسائر، خاصة في بيئة تفتقر إلى الوضوح التنظيمي واليقين الاقتصادي.

سلطنة عمان تقرّ ميزانية 2026 بعجز يقارب 1.4 مليار دولار

أقرّت سلطنة عُمان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026 بعجز يُقدّر بنحو 530 مليون ريال عُماني، ما يعادل 1.38 مليار دولار، يمثل 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لـ «وكالة الأنباء العمانية».

وذكرت الوكالة، أن الحكومة تتوقع إنفاقاً عاماً يبلغ 11.977 مليار ريال عام 2026، بزيادة قدرها 1.5 % مقارنةً بعام 2025، في إطار تقديرات مالية تراعي المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وبحسب المعطيات الرسمية، حدّدت السلطنة متوسط سعر النفط في الموازنة عند 60 دولاراً للبرميل، في وقتٍ يعتمد الاقتصاد العُماني بدرجة كبيرة على إيرادات النفط والغاز.

الهند تتجاوز اليابان اقتصادياً وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً

الهند تتجاوز اليابان اقتصادياً وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً

أعلنت الحكومة الهندية أن بلادها تقدّمت على اليابان في التصنيف الاقتصادي العالمي لتصبح رابع أكبر اقتصاد، وفق المذكرة الاقتصادية السنوية التي نشرتها السلطات.

وبحسب المذكرة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند نحو 4.18 تريليون دولار، ما منحها المرتبة الرابعة عالمياً، فيما تتوقع السلطات أن تتمكن من تجاوز ألمانيا خلال ثلاث سنوات لتحتل المركز الثالث.

وأشارت إلى أن الهند تُعد من الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم، وأنها في موقع يمكّنها من مواصلة هذا المسار.

من جهته، أوضح صندوق النقد الدولي أن الهند لن تحتل المرتبة الرابعة رسمياً قبل عام 2026، عندما يُقدّر ناتجها المحلي بنحو 451 تريليون دولار مقابل 446 تريليون دولار لليابان، مؤكداً أن المراتب الثلاث الأولى تبقى من نصيب الولايات المتحدة والصين وألمانيا.

وتأتي هذه التوقعات في ظل ظروف اقتصادية معقدة يعيشها البلد الأكثر سكاناً في العالم، حيث يبلغ عدد سكانه 1.4 مليار نسمة، ويواجه تحديات أبرزها ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب.

كما شهدت الروبية الهندية انخفاضاً بنسبة 5 % أمام الدولار في ديسمبر 2025 نتيجة المخاوف بشأن الاتفاق التجاري مع واشنطن.

ورغم فرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 50 % على المنتجات الهندية بسبب شراء نيودلهي النفط الروسي، أكدت الحكومة أن النمو المطرد يعكس قدرة الاقتصاد الهندي على الصمود أمام الاضطرابات المتواصلة في التجارة الدولية.

يُذكر أن الناتج المحلي للفرد في الهند بلغ 2694 دولاراً عام 2024، وهو أقل بـ12 مرة من نظيره في اليابان، وبـ20 مرة من ألمانيا.

«تي إس إم سي» التايوانية تبدأ عملية إنتاج ضخمة لرقاقات أشباه الموصلات

أعلنت شركة «TSMC» التايوانية العملاقة للتكنولوجيا، أنها بدأت عملية إنتاج ضخمة لرقاقات أشباه الموصلات بتقنية 2 نانومتر الأكثر تطورا.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن الشركة قولها في بيان، إنها «بدأت تقنية 2 نانومتر (N2) الخاصة بشركة TSMC الإنتاج بكميات كبيرة في الربع الرابع من العام 2025 كما هو مخطط له».

وأضافت أن هذه الرقاقات ستكون «التقنية الأكثر تطورا في صناعة أشباه الموصلات من حيث الكثافة وكفاءة الطاقة».

وتُعد شركة «TSMC» أكبر شركة مصنعة للرقاقات الإلكترونية في العالم التي تُستخدم في كل شيء من الهواتف الذكية إلى الصواريخ، ومن أبرز عملائها «إنفيديا» و»آبل».

وتُصنّع أكثر من نصف أشباه الموصلات في العالم، وتقريبا كل أشباه الموصلات الأكثر تطورا المستخدمة لتشغيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، في تايوان.

واستفادت شركة «TSMC» بشكل كبير من الطفرة في الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وتُعدّ «إنفيديا» و»آبل» من الشركات التي تضخ مليارات الدولارات في الرقاقات والخوادم ومراكز البيانات.

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

القمة الاقتصادية العربية الفرنسية السادسة في باريس تركز على فرص الاستثمار

انطلقت في العاصمة الفرنسية باريس، بتاريخ 10 ديسمبر 2025، أعمال القمة الاقتصادية العربية الفرنسية السادسة، والتي استمرت على مدار يومين، بتنظيم من غرفة التجارة الفرنسية العربية بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة الفرنسية واتحاد الغرف العربية، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

شهدت القمة التي انعقدت هذا العام تحت شعار «المياه والبيئة: في صميم الاحتياجات والأزمات والفرص في العالم العربي»، حضوراً واسعاً من الشخصيات الرسمية ومسؤولي المؤسسات الاقتصادية من الجانبين العربي والفرنسي، إضافة إلى رئيس مجلس إدارة شركة «فيوليا» الفرنسية العملاقة كضيف شرف، والتي تعمل في مجالات أساسية عادة ما تديرها القطاعات العامة، أبرزها إمدادات المياه وإدارتها.

بدأت أعمال القمة بكلمات افتتاحية ألقاها أولًا راؤول دولامار نيابة عن رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية، ثم سمير ماجول، رئيس اتحاد الغرف العربية، إضافة إلى كلمة باتريك مارتان، رئيس جمعية أرباب العمل الفرنسية MEDEF.

وشملت فعاليات اليوم الأول جلسة بعنوان «الإطار الجيوسياسي والاقتصادي»، تحدث خلالها الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، والدكتور خالد حنفي، أمين عام اتحاد الغرف العربية، إضافة إلى سفير جيبوتي لدى فرنسا، عميد السلك الدبلوماسي العربي.

كما انعقدت جلسة بعنوان «المياه وتحديات السيادة الزراعية والغذائية»، حيث تناولت قضايا الوصول إلى المياه والحفاظ عليها، والإنتاج المحلي، وتحقيق السيادة، بمشاركة سفيرة المغرب لدى فرنسا، إلى جانب جلسة أخرى حول «المياه في صميم الاحتياجات واستراتيجيات الاستثمار».

وفي اليوم الثاني، عقدت عدة جلسات ركزت على المياه واستراتيجيات الاستثمار، والاستثمار والبنية التحتية: الاحتياجات والأدوات المتاحة، بالإضافة إلى جلسة حول مشروع مبتكر «خالي من الكربون وعابر للقطاعات: الممر الاقتصادي الهند - الشرق الأوسط - أوروبا».

واختتمت القمة بأعمال لقاءات ثنائية بين الشركات الفرنسية والعربية والهيئات والمؤسسات، لتشكل فرصة لمناقشة العلاقات الاقتصادية التاريخية بين فرنسا والدول العربية وفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك وتعزيز الاستثمارات. وشهدت القمة حضور عدد من الشخصيات البارزة من الجانبين، بينهم الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، ورئيس جمعية أرباب العمل الفرنسية، ونائب رئيس تحالف جمعيات أصحاب العمل الناطقين بالفرنسية، والمدير العام للمكتب الوطني المغربي للكهرباء والماء الصالح للشرب، ووزير الموارد المائية السوري، ووزيرة البيئة اللبنانية، وعدد من سفراء الدول العربية وعدد من الشخصيات الفرنسية والعربية البارزة.

أسعار السلع الغذائية تواصل انخفاضها في ديسمبر بحسب مؤشر «الفاو»

أظهر المقياس المرجعي للأسعار العالمية للسلع الغذائية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة تراجعاً ملحوظاً خلال شهر ديسمبر الفائت 2025 مقارنة بشهر فبراير، وذلك تحت تأثير انخفاض الأسعار الدولية للسكر، بحسب ما أفادت به تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وحقق متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية الذي يتعقّب التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية لمجموعة من السلع الغذائية المتداولة عالميًا في شهر ديسمبر، انخفاضاً قدره 0.5 % قياسًا بشهر نوفمبر الذي شهد ارتفاعاً قدره 6.7 % قياسًا إلى شهر ديسمبر 2023.

وبالنسبة إلى سنة 2024 ككلّ، سجّل المؤشر فقد سجلت الأسعار انخفاضاً بنسبة 2.1 % من متوسط القيمة المسجلة في عام 2023، ما عوّض عن الانخفاضات الملحوظة في أسعار الحبوب والسكر في مقابل زيادات أصغر حجمًا لكن لا تقل أهمية في أسعار الزيوت النباتية والألبان واللحوم.

وراوح مؤشر المنظمة لأسعار الحبوب مكانة نسبيًا خلال شهر ديسمبر قياسًا إلى بشهر نوفمبر وكان أدنى بنسبة 9.3 % من مستواه في وقت سابق من السنة، حيث عوّض ارتفاع هامشي في أسعار الذرة عن تراجع أسعار القمح.

وبالنسبة إلى سنة 2024 ككلّ، فقد حقق متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الحبوب تراجعاً قدره 13.3 % عن مستواه في عام 2023، ما شكل ثاني تراجع سنوي قياسًا إلى مستواه القياسي في عام 2022.

كما ارتفع مؤشر المنظمة لأسعار جميع أنواع الأرزّ بنسبة 0.8 % قياسًا إلى المتوسط الذي سجله في عام 2023، ما يمثل أعلى مستوى له في غضون 16 سنة من الناحية الإسمية.

وتراجع المؤشر خلال شهر ديسمبر بالنسبة لأسعار الزيوت النباتية بنسبة 0.5 % قياسًا إلى شهر نوفمبر وإن كان لا يزال أعلى بنسبة 33.5 % من مستواه في وقت سابق من السنة.

وبالنسبة إلى سنة 2024 ككلّ، كان متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت النباتية 9.4 % قد ظهر أعلى من مستواه في عام 2023 في ظلّ انكماش الإمدادات العالمية.

وفيما يخص مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، فقد حقق ارتفاعاً نسبياً على عكس مؤشرات فرعية أخرى، بنسبة 0.4 خلال شهر ديسمبر قياسًا إلى شهر نوفمبر/تشرين الثاني، واضعًا بالتالي حدًا لمنحى تنازلي استمر لثلاثة أشهر وكان أعلى بنسبة 7.1 % من مستواه في شهر ديسمبر 2023.

وبالنسبة إلى سنة 2024 ككلّ، كان مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم أعلى بنسبة 2.7 % من المعدل الذي سجله في عام 2023، في ظل ارتفاع أسعار لحوم الأبقار والغنم والدجاج.

كما سجلت مؤشر المنظمة لأسعار الألبان تراجعاً بعد سبعة أشهر متواصلة من الزيادات حيث انخفض بنسبة 0.7 % قياسًا إلى شهر نوفمبر وإن كان لا يزال أعلى بنسبة 17.0 من مستواه في شهر ديسمبر 2023.

وبالنسبة إلى سنة 2024 ككلّ، كان متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الألبان أعلى بنسبة 4.7 % مما كان عليه في عام 2023 وذلك بشكل رئيسي بفعل الارتفاع الحاد في أسعار الزبدة.

وكان مؤشر المنظمة لأسعار السكر السبب الرئيسي في التراجع الشهري حيث انخفض بنسبة 5.1 % عما كان عليه في شهر نوفمبر/تشرين الثاني في ظلّ تحسن التوقعات الخاصة بمحاصيل قصب السكر في البلدان المنتجة الرئيسية، حيث كان أدنى بنسبة 10.6 % من مستواه المسجل في شهر ديسمبر 2023. وبالنسبة إلى سنة 2024 ككلّ، كان متوسط مؤشر المنظمة لأسعار السكر أدنى بنسبة 13.2 % مما كان عليه في عام 2023.

الجزائر ترفع أسعار الوقود لأول مرة منذ 6 سنوات

رفعت الجزائر أسعار الوقود في بداية العام الجديد، للمرة الأولى منذ نحو 6 سنوات بنسب متفاوتة تراوحت بين 3 % و33 % بحسب بيانات صادرة عن شركة «نفطال» الحكومية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية مطلع يناير، وذلك بعد أن قررت البلاد زيادة الأجور ومعاشات التقاعد ومنحة البطالة.

جاءت أكبر زيادة في سعر السيرغاز (غاز البترول المسال) بواقع الثُلث تقريباً من 9 دنانير للتر إلى 12 ديناراً، في حين زاد سعر المازوت بنسبة 6.5 % إلى 31 ديناراً والبنزين الخالي من الرصاص بنسبة 3 % إلى 47 ديناراً للتر.

يأتي ذلك التحرك في الوقت الذي توقع فيه صندوق النقد الدولي أن يحقق إصلاح دعم الطاقة في الجزائر إيرادات سنوية إضافية كبيرة على المدى المتوسط، ما يتيح مجالًا أوسع لتوجيه الإنفاق بشكل أكثر استهدافاً، وفق تقرير مشاورات المادة الرابعة الصادر عن الصندوق في سبتمبر الماضي.

مليار جنيه فائض أولى.. تحسن تقييم الاقتصاد المصري

كشفت أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي المصري ووزارة المالية، عن ملامح أداء الاقتصاد المصري خلال عام 2025، حيث سجلت المؤشرات النقدية والمالية طفرات ملحوظة تعكس تحسنًا في تقييم الاقتصاد الكلي واستقرار الأوعية السيادية.

وبحسب البيانات فقد سجَّل صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري مستوى تاريخيًا جديدًا بنهاية ديسمبر 2025، وجاءت الأرقام لتعكس قوة المركز المالي الخارجي:

من خلال القيمة الإجمالية: قفز الاحتياطي إلى 51.5 مليار دولار بنهاية عام 2025.

و النمو السنوي: حقق الاحتياطي زيادة صافية قدرها 4.4 مليار دولار مقارنة بديسمبر 2024، حين سجل 47.1 مليار دولار.

وفي وتيرة الارتفاع: بلغت نسبة النمو السنوي في الاحتياطيات نحو 9.3% خلال عام 2025 وحده.

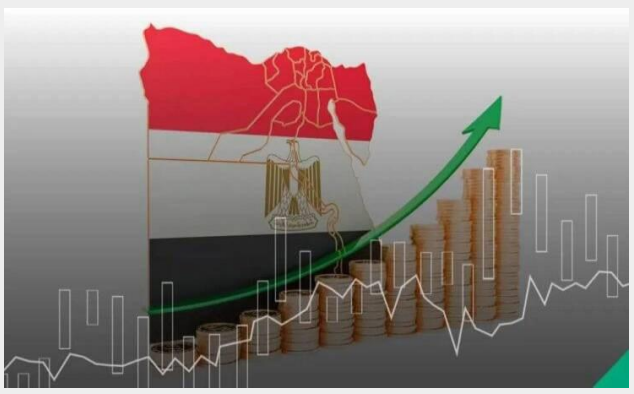

SALAH
M
AL RAWDAH
Real Value of Product's Quality
شركة الروضة للتجارة
محمد محمد صلاح

أرز الروضة

نقي حريري مزه

صاحب العلامة التجارية شركة الروضة للتجارة والإستثمار

01/282412 www.alrawdahco.com

نبض الاقتصاد

الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته

المشرف العام: أ.محمد عبده سعيد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير: أ.محمد محمد صلاح
نائب رئيس مجلس الإدارة

16

العدد الثاني 10 - يناير - 2026م

Issue Number: 2 .. 10 - January - 2026

افتتاح وكالة سيارات «شيري تيجو» بصنعاء

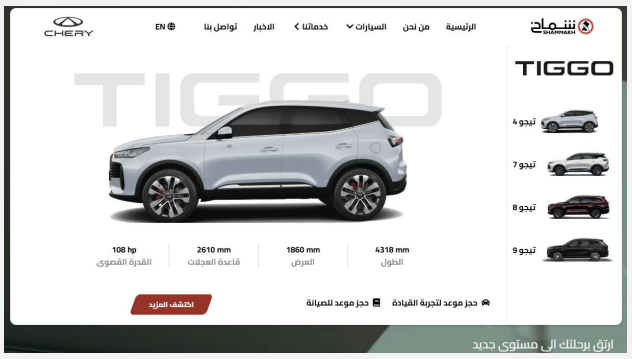

شارك نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية الأستاذ محمد محمد صلاح والمدير العام الأستاذ محمد محمد قفله، في افتتاح وكالة سيارات «CHERY TIGGO» التابعة لشركة شماخ للتجارة العامة «chery yemen».

وخلال الافتتاح أوضح عضو مجلس إدارة غرفة الحديدة الأستاذ أحمد سالم شماخ، أن الوكالة تقدم موديلات حديثة وشعبية مثل من فئات تيجو (تيجو 9، تيجو 7 برو، تيجو 4 برو) وأريزو (أريزو 6 برو، أريزو 8) التي تتميز بكونها سيارات صينية حديثة تجمع بين التصميم الجذاب والتكنولوجيا، وتُعتبر خياراً اقتصادياً لسوق السيارات اليمني، حيث تتوفر عبر وكلاء محليين وتتناسب مع مستوى دخل الفرد في اليمن.

فيما قدم مدير عام الشركة الأستاذ محمد أحمد شماخ، عرضاً تفصيلياً لمزايا سيارات «CHERY» وما تتضمنه من تقنيات متنوعة، مؤكداً حرص الوكالة على سلامة المستهلكين، وتوفير تأمين مجاني لمدة عام للسيارات ومالكيها.

حضر الافتتاح رجال الأعمال الأستاذ محمد حسن الكبوس، والأستاذ عبادي علي الحباري، والدكتور محمد الآنسي، والأستاذ عمر محفوظ شماخ نائب مدير عام الشركة، عضو غرفة أمانة العاصمة.

تدشين أول معرض متخصص للمركبات الكهربائية «ريدارا» و«فاريزون»

شارك نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، الأستاذ محمد محمد صلاح، في تدشين «الراعبي أوتو كارز»، أول معرض متخصص في المركبات الكهربائية لعلامتي «ريدارا» و«فاريزون».

وخلال فعالية التدشين، بارك نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية لشركة الراعبي تدشين وكالتها الجديدة «الراعبي أوتو كارز»، مشيدًا بتوجه الشركة نحو الطاقة النظيفة في مختلف السلع التي ستوردها، ومؤكدًا أن شركة الراعبي تُعد رائدة وسبّاقة في رفد السوق اليمنية بأفضل المنتجات ذات الجودة العالية، وبما يتلاءم مع إمكانيات واحتياجات المستهلك اليمني.

وأكد أن التوجه نحو السيارات العاملة بالطاقة الكهربائية النظيفة سيعود بأثر إيجابي على المستهلك والبيئة في آنٍ واحد، مشيدًا بالدعم الذي أعلنت عنه شركة الراعبي بمنح سيارة لمؤسسة السرطان وأخرى لمرضى الغسيل الكلوي، داعيًا القطاع الخاص إلى تقديم مزيد من الدعم للمؤسسات العاملة في القطاع الصحي.

بدوره، قال رئيس الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة صنعاء، الأستاذ علي الهادي، إن هذه الخطوة تُعد مهمة وصحيحة في قطاع النقل، الذي يُعتبر شريان الحياة وأحد الركائز الأساسية للاقتصاد، حاثًا التجار والشركات على استخدام الشاحنات والسيارات التي تعمل بالطاقة الشمسية والكهربائية، لما لها من دور في خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الأداء الاقتصادي.

وأثنى الهادي على الخطوات الجريئة التي تتخذها مجموعة الراعبي في إدخال نماذج متقدمة من السيارات والشاحنات الكهربائية والهجينة، التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتخفيف العبء على المستهلكين في ظل ارتفاع كلفة الوقود التقليدي، وتفتح آفاقًا واسعة للتطوير والشراكات الدولية.

من جانبه، أزاح مدير عام شركة الراعبي، عبدالله الراعبي، الستار عن السيارات والمركبات الكهربائية، مستعرضًا مزايا هذه المركبات التي تشمل شاحنات نقل ثقيل ومتوسط وخفيف، إلى جانب سيارات كهربائية حديثة، مؤكدًا أن شركة الراعبي هي الوكيل الوحيد في الجمهورية اليمنية لشركتي «ريدارا» و«فاريزون» الصينيتين، ومطمئنًا الجميع بجودة هذه المركبات من حيث القوة والمتانة وتنوع المواصفات التي تلبي تطلعات العملاء.

وأشار الراعبي إلى أن شركته، التي تتخذ من العاصمة صنعاء مقرًا لها، ولديها عدد من الموزعين في معظم المدن والمحافظات اليمنية، تنطلق من رؤية واضحة تهدف إلى ترسيخ حضور اليمن في سوق السيارات النظيفة، لافتًا إلى أن اختيار علامات عالمية بحجم RIDDARA وFARIZON جاء نتيجة دراسات معمقة لضمان تقديم مركبات تجمع بين الأداء العالي

والجودة والاعتمادية.

وأكد أن الشركة تقدم حلول نقل متكاملة لا تقتصر على توريد المركبات فقط، بل تشمل تطوير البنية التحتية للشحن الكهربائي، وخدمات ما بعد البيع، والصيانة المتخصصة، وبرامج الضمان الممتد، بما يضمن تجربة قيادة آمنة وموثوقة تلبي تطلعات المستخدم اليمني وتواكب التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة.

وتتميز «الراعبي أوتو كارز» بامتلاكها أكبر مركز صيانة كهربائية في اليمن، يضم فريقًا فنيًا مدربًا ومعتمدًا من شركتي RIDDARA و FARIZON، إلى جانب منظومة متكاملة لخدمات ما بعد البيع تشمل الضمان الممتد، والصيانة الدورية، وفحص البطاريات، وشبكة شحن كهربائي متنامية.

وخلال فعالية التدشين، أعلن الراعبي عن تبرعه بأول سيارتين كهربائيتين لدعم مرضى الفشل الكلوي ومرضى السرطان، في إطار التزام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية والإنسانية تجاه المجتمع والفئات المحتاجة.

يُذكر أن «الراعبي أوتو كارز» تُعد الوكيل الحصري لسيارات «ريدارا» RIDDARA الكهربائية من فئة البيك أب، ولعلامة «فاريزون» FARIZON الرائدة عالميًا في مجال المركبات التجارية الكهربائية، والأولى في قطاع النقل التجاري الكهربائي على مستوى العالم.

حضر الفعالية الأستاذ شائف جار الله نائب رئيس لجنة الطاقة في الاتحاد، والأستاذ أحمد الدولة مدير الاستثمار في وزارة الكهرباء والطاقة، وعدد من رجال المال والأعمال.

مختتم

نائب رئيس الاتحاد

أ. أبو بكر باعبيد

الصحة والسلامة المهنية صمام أمان المنشآت الاقتصادية

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، لم تعد الصحة والسلامة المهنية مجرد حزمة من الإجراءات الوقائية أو بند ثانوي في القوائم التشغيلية، بل أصبحت اليوم ركيزة سيادية للمنشآت الاقتصادية والصناعية الناجحة. وتتجاوز هذه الصحة والسلامة مفهوم الرفاهية لتصبح استثمارًا استراتيجيًا يحمي الأرواح والممتلكات، ويقلل الحوادث، ويحسن الإنتاجية والكفاءة من خلال توفير بيئة عمل آمنة، فضلاً عن رفع الروح المعنوية للعاملين، وخفض التكاليف التشغيلية، إضافة إلى تعزيز السمعة المؤسسية كركيزة أساسية للقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي المستدام.

مما لا شك فيه أن توفير بيئة عمل آمنة هو الضامن الحقيقي لاستمرارية الأعمال. فكل حادث عمل يتم تجنبه يمثل في الواقع تكلفة باهظة يتم توفيرها وجهدًا إبداعيًا يتم الحفاظ عليه. فالمنشآت التي تضع سلامة كوادرها في مقدمة أولوياتها تجني ثمارًا ملموسة في رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل فترات التوقف الناتجة عن الإصابات والأضرار المادية، كما أنها تعزز الثقافة المؤسسية للعاملين وتدعم التنافسية والجودة.

إن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، من خلال دوره كمظلة للقطاع الخاص، يؤكد على ضرورة الانتقال بالصحة والسلامة المهنية من مجرد إجراءات روتينية إلى ثقافة عمل متجذرة في كل مصنع ومنشأة. ومن هنا، ندعو الجميع إلى تبني نظام شامل لإدارة الصحة والسلامة المهنية، يشمل تقييم المخاطر بشكل دوري، وتوفير معدات الحماية الشخصية، والتدريب المستمر للعمال والإدارة.

كما نؤكد على أهمية بناء شراكة فاعلة وحقيقية بين القطاعين الحكومي والخاص، على اعتبار أن التكامل بين الدور التشريعي والرقابي للدولة والدور التنفيذي والمبادرات الذاتية للقطاع الخاص هو السبيل الوحيد لخلق منظومة وطنية متكاملة تهدف إلى تحديث المعايير، وتبادل الخبرات، وتحويل ثقافة التفتيش من أداة عقابية إلى منهجية توجيهية وتطويرية تخدم الاقتصاد الوطني.

باختصار، فإن الاستثمار في الصحة والسلامة المهنية هو استثمار في مستقبل الاقتصاد اليمني، إذ أن التوازن بين تحقيق الربحية وحماية الأفراد ليس خيارًا مطروحًا للمفاضلة، بل مطلب إلزامي وحتمي لكل منشأة تسعى للبقاء والنمو من خلال ضمان بيئة عمل إيجابية ومستدامة.

Al Zubairi street/ opposite Arab Bank / Sana`a Republic of Yemen
شارع الزبيري / مقابل البنك العربي/صنعاء / الجمهورية اليمنية
info@fycci-ye.org
www.fycci-ye.org
+9671514125
+9671261296